

كتاب  
العمل

العدد ١٣٥ - مايو ١٩٧٥

# العمال والدولة المصرية

جمال البنا

# العمال والدولة العصرية (\*)

## مقدمة

### عن الدولة العصرية ومقوماتها

إذا كان علينا أن نعرف دور العمال في بناء الدولة العصرية، فإن علينا بادئ ذي بدء أن نلم أولاً بماهية الدولة العصرية وما هي مقوماتها وأسسها وكيف ظهرت وتطورت مع تطور المجتمع؟ وليس هذا كما يبدو للوهلة الأولى بالأمر الذي يعرف بالبديهية، لأن من المحتمل جداً أن يؤخذ الناظر بالبريق المتوهج للدولة العصرية دون أن يلم بما وراء ذلك من قوى وعمل وتفاعل وأعماق وقد كانت تلك هي مأساة الخديوي إسماعيل باشا، والخطأ الذي وقع فيه عندما أراد أن يجعل من مصر «قطعة من أوروبا» فانتهى بالاحتلال البريطاني.

ولما كانت الدولة العصرية أساساً ثمرة أوروبية بدأت ظهورها في تلك الحقبة من حقب التحلل التي انتابت الشرق عقب ازدهاره طوال القرون الوسطى «كما يقولون عليها في التقويمات الأوربية» ولم يتيقظ الشرق منها إلا على مدافع نابليون بونابرت في أواخر القرن الثامن عشر بعد أن كانت الدولة العصرية قد اجتازت مرحلة كبيرة من مراحل تكوينها واكتسبت بالفعل أبرز ملامحها وقسماتها ومقوماتها، فإن علينا أن ندرس ظهور الدولة العصرية في أوروبا ونتقصى بكل دقة مقوماتها وتطورتها، ولا يقولون أحد أن هذا مما لا يعنيننا، فإنه يعنيننا في الصميم إذا كنا نريد أن نفهم حقيقية وأعماق الدولة العصرية وأن يقوم عملنا على هدى وبصيرة وعلم فإن كل تجانف عن هذا أو عزوف هو تجاهل للحقائق والأصول وأخذ بسياسة «النعامة» ولن يضير أوروبا أو الدولة العصرية تجاهلنا لها أو عزوفنا عنها وإنما سيضيرنا وسيجني علينا وسيضللنا عن الحقيقة، وأن تكون الدولة العصرية قد نشأت في أوروبا هو في حد ذاته من الأسباب التي يجب أن تستحثنا على الإلمام بها وتقصى أسبابها حتى نعرف سر قوتها ونتسلح بسلاحها ونقف منها موقف الند، ولا علينا أن نتعلم منها فالحكمة: «ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها»، وقد تعلمت أوروبا على أيدينا فترة طويلة كما تعلم اليونان من المصريين القدماء.

(\*) صدرت هذه الرسالة كملحق للعدد ١٣٥ الصادر في سنة ١٩٧٥ من مجلة العمل القاهرية.

### الثورات التي صنعت الدولة العصرية

إذا كان الحال كذلك فإن علينا أن نعلم أن الدولة العصرية دولة السبعينات من القرن العشرين هي حصلة خمسة قرون من التطور المتواصل الذي شهدته القارة الأوروبية واتسم بطابع قصدي وكفاحي «وديناميكي» وأدت إليه ودفعته قدمًا خمس ثورات كانت كل واحدة تسلم للأخرى وتبدأ مرحلة جديدة حيث انتهت سابقتها حتى كللت المسيرة كلها بالدولة العصرية التي نسمع أو نقرأ عنها وأن لم نلمسها لمس اليد أو نراها رأي العين لأنها لما تتحقق تمامًا وبالكامل في مصر أو في أي دولة من دول العالم الثالث – وإن تحققت في عدد محدود من دول العالم تمثل أكثرها تقدمًا وأعظمها «عصرية».

#### ١ – الثورة التجارية :

كانت البداية هي الثورة التجارية التي ظهرت منذ القرن الخامس عشر عندما طال الأمد على القرون الوسطى وأذنت شمسها بالأفول وحققت عليها كلمة التطور عندئذ سلط الله عليها «التاجر» فأخذ يهدم في الأسس التي قام عليها مجتمعها ويزيل الحواجز والأسوار التي كانت تعزل القرى والمدن بعضها عن بعض وتجعل كل واحدة تحيا حياة خاصة منعزلة مستقلة راکدة، تبدأ بشروق الشمس وتنتهي بغروبها ولا تعلم أي وحدة شيئًا عن الأخرى ولا تخرج منها إلا في المناسبات، وكنوع من المغامرة أو «التغريب» وأخذ يقيم في «البورو» أو «البورج» التاريخي مجتمعًا جديدًا يقوم على أسس وينهج مناهج تختلف بل تتناقض مع الأسس والمناهج السابقة.

كان مجتمع القرون الوسطى يقوم على «الطبقية» وعلى التزام كل طبقة نحو الأخرى بسلسلة من الحقوق والواجبات أحكمتها التقاليد ودعمها مر الغداة وكر العشى، وكانت قبلته التي تبلور مثله الأعلى الكنيسة ممثلة القيم المسيحية – كأننا ما كان الفهم المشوه لهذه القيم – وكانت طلبته العدل والستر وطابعة الاستقرار والثبات والاتساق، وكان السياق الذي يسير به هذا المجتمع «استاتيكيًا» بطيئًا رتيبًا أشبه بالنمو النباتي بينما كانت وشائجه وثيقة أشبه بالوشائج العضوية.

جاء التاجر فأقام مجتمعًا جديدًا يقوم على الفرد لا على الطبقة ويستهدف الحرية لا العدالة، ويتربط أعضاؤه بالتعاقد المدني لا بالالتزام العضوي، ويمضي سياقه حثيثًا بالسرعة التي يثيرها في النفس النجاح وضراوة الربح والرغبة في التكاثر وجعل قبلته البورصات والبنوك وغيرها من المنشآت التي «تخلق» – كما يقولون المال – وتوسع وتسرع تداوله.

أطلقت الثورة التجارية حثيثًا ووحشيًا قوة الفرد والمال وأوجدت في إنجلترا وأسبانيا وهولندا وفرنسا شركات «التجار المغامرين» وبدأت عهد الكشوف الجغرافية ودفعت بالسفن الخشبية ذات القلوع إلى عباب البحار المجهولة والأمواج المتلاطمة فارتادت أمريكا وأستراليا ودارت حول الكرة الأرضية وتوصلت إلى الشرق الأقصى البعيد الذي لم تعرفه من قبل حتى عندما تلاقي الشرق والغرب في الحروب الصليبية ونهبت هذه الأساطيل التجارية المغامرة ثروات الشرق، بل وقصت سكانه لتبدأ تجارة الرقيق وحدث هذا كله قبل أن تظهر الجيوش والأساطيل الحربية التي ترفع الراية، كانت التجارة هي التي سبقت الراية، وانهالت الثروات على الدول الأوروبية فتحول «البورو» المتواضع مهد الثورة التجارية إلى المدينة البورجوازية الراسخة بمثلها ونجاحها وأموالها وصروحها الممردة من بنوك أو شركات، وهكذا كانت أبرز إنجازات الثورة التجارية والإضافات التي قدمتها لتكوين الدولة العصرية هي :

أولاً : هدمت المجتمع القديم ومثله وفلسفته وأوضاعه وروابطه وبذلك أفسحت المجال للمثل الجديدة.

ثانياً : وضعت أسس مجتمع جديد يكون نواته الفرد وروابطه التعاقد المدني وطابعه الحرية ومحوره الربح، بالاختصار المجتمع البورجوازي.

ثالثاً : حققت التراكم الرأسمالي وذلك بفضل الكشوف الجغرافية وعملية النهب التجاري وما أعقبه من استعمار واستحواز على أمريكا وأستراليا واستلحاق للدول الشرقية وأن الثورة التجارية توصلت إلى فكرة الائتمان التي مكنتها من إقامة البنوك وهي حجر الزاوية في الهيكل الاقتصادي، فقد توصل التجار والمصرفيون الذين كان الأغنياء يستودعونهم جزءاً من أموالهم على سبيل الإيداع والصيانة والادخار - أن من الممكن - بفضل الثقة والائتمان الذي وضعه هؤلاء الأغنياء فيهم وجعلهم لا يستردون معظم أموالهم التي أودعوها لديهم إلا بعد فترات طويلة إلى إصدار أذون أو وثائق تكون هذه الودائع هي غطاؤها وضمانها وهكذا ظهر «الشيك» بطل المداولات المالية والذي وسع من دائرة التداول ومكن من سرعة هذا التداول بحيث تحررت المعاملات من إيسار الذهب الذي كان يحكمها ويضيق من دائرتها ويثقل مضيها وسرعتها، ومن الطريف أن نلاحظ هنا أن هذه الثورة في المعاملات قامت على أساس تحويل الطاقة - ممثلة في الثقة والائتمان - إلى مادة ممثلة في الشيكات والأذون، وسنرى أن الصناعة ستحقق ثورتها على أساس مقابل أي تحويل المادة الممثلة وقتئذ في الفحم إلى الطاقة ممثلة في البخار.

وكانت إضافة الثورة التجارية في تكوين الدولة العصرية كبيرة وعميقة، لأنها هي التي كشفت عن شخصية الفرد كنواة للمجتمع بعد أن كانت مغمورة في الطبقة، وهي التي جلت قوة المال وفعالية وازع الربح ومكنت من توسع دائرة التعامل بما يفي بالاحتياجات المتعددة للدولة العصرية، ولأنها جعلت طلبتها «الحرية» والاستشراف بعد أن كانت طلبة المجتمع القديم هي العدالة والستر، وأصبحت الروابط مدنية تعاقدية بعد أن كانت عرفية تقليدية، وكل هذا كله بظهور المجتمع البورجوازي وقيام المؤسسات المالية المصرفية الممردة من بنوك أو بورصات تمثل أعلاماً للرأسمالية «الرأسمالية المالية» والتي هي في أساس النظام الاقتصادي بأسره، وهذه الإضافات لا تزال ماثلة وقوية في أعماق وأصول الدولة العصرية خاصة في المجتمع الرأسمالية وأن زلزلتها شيئاً ما التطورات التالية في المجتمعات الاشتراكية.

## ٢ - الثورة الديمقراطية البورجوازية :

قامت الثورة التجارية كما رأينا بزلزلة دعائم المجتمع الإقطاعي وأرست أسس المجتمع البورجوازي في المناطق التجارية والعواصم والمدن وأبرزت إلى الصدارة طبقة التجار ورجال المال وكان يجب أن تتكيف الأوضاع السياسية مع هذا التغيير، وهذا ما حدث في بريطانيا التي لم تكن نظم النبالة والأرستقراطية فيها مغلقة تماماً والتي مجدت العمل التجاري ورأت فيه نوعاً من الفروسية فكان من المألوف أن يمنح كل من يقوم برحلة بحرية كبيرة أحد ألقاب النبالة وأبدع لقب «بارونت» خاصة للأرستقراطية التجارية التي كان يمكنها أن تصل بفضلها إلى أعلا المراتب، ولكن الوضع لم يكن بهذه المرونة في معظم دول أوروبا وبوجه خاص فرنسا التي كانت النبالة الوراثية والإقطاعية تغلق السبل والمنافذ أمام الطبقة الوسطى الصاعدة وكان هذا من أكبر الأسباب، وأن لم يكن السبب الوحيد، لاندلاع الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م ورفعت الثورة الفرنسية شعارات الحرية والإخاء والمساواة وأصدرت «حقوق الإنسان والمواطن» ولكن الحقيقة أن أهم ما أنجزته بالفعل هي أنها فتحت الباب أمام الطبقة الوسطى واستأصلت الأوضاع الأرستقراطية الإقطاعية، ومن الخطأ الفاحش أن نتصور أن الثورة الفرنسية كانت ذات أهداف شعبية خالصة فمع أن جمهور وشعب باريس هو الذي أشعل الثورة ومع أن

شعب فرنسا وعمالها وفلاحها هو الذي صد غارة جيوش الدول المجاورة التي نغمت على الثورة وأرادت وأدها حتى لا تنتقل إلى بلادها، إلا أن الطبقة الوسطى كانت هي التي استحوذت على منجزات الثورة، فالثورة الديمقراطية كانت وظلت الوجه السياسي للثورة التجارية وقد يمكن تفهم هذا من مقارنة قانون «شابليه» الذي حل نقابات العمال وحرّم تكوينها تحريماً صارماً بإعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية وقدم حق الملكية الفردية، ولكن من الخطأ أيضاً أن ننكر على الثورة الديمقراطية إضافتها الخاصة في الدول العصرية وهذه الإضافة هي «الحرية» أو كما قد يؤثر البعض «الليبرالية» ومع أن الفكرة الأساسية كانت حرية التجارة والاقتصاد إلا أن الوجه الدعائي والشعبي كان هو الحريات المدنية والشعبية وحرية الفكر والنشر والمعارضة السياسية ويجب أن لا يجعلنا هذا نقل من أثر هذه الحريات أو أن يحملنا استغلال الرأسماليين لها على الظن أنها عديمة القيمة، ذلك أن الحرية يمكن – إلى حد كبير – أن تصلح خطأها بنفسها، فالانفتاح الذي جعل الرأسماليين ينفذون إليها ويستغلونها يمكن أيضاً أن يجعل العمال والاشتراكيين وغيرهم ينفذون إليها ويستنفذونها وهذا هو ما حدث بالفعل، واستغلال الرأسماليين لها لا يعني – على أي حال – استبعادها في أي مجتمع كائناً ما كان السبب المزعوم، ويجب أن يكون مفهوماً أن العدالة ليست بديلاً عن الحرية ولا يجوز أن تكون ثمناً لها لأن في الحرية وحدها الضمان لاستمرار العدالة والذي لا ريب فيه أن الحريات وبالذات حرية الفكر والمعارضة السياسية والحريات المدنية قلادة ماسية ثمينة تتلألأ على جيد الدولة العصرية وتعد من أبرز إضافاتها ولا يحاج في هذا إلا مكابر أو متعصب.

### ٣ – الثورة الصناعية :

كانت الثورة الثالثة التي أسهمت في تكوين الدولة العصرية هي الثورة الصناعية التي أعقبت الثورتين التجارية والبورجوازية وكانت تطوراً طبيعياً وتالياً لهما، فكما هو معروف فقد تفجرت الثورة التجارية على أعظمها في بريطانيا التي استطاعت أن تغلب زميلاتها المنافسات : فرنسا وهولندا وأسبانيا والبرتغال، وتبلورت في بريطانيا في تجارة الأنسجة الصوفية - كبرى التجارات البريطانية حتى القرن السابع عشر - وحقق لتجارها تراكمًا رأسمالياً ضخماً جعل قدرة التجارة على التصدير أعظم من طاقة الصناعة - التي كانت تستخدم الوسائل التقليدية السائدة - التي كانت تستخدم الوسائل التقليدية السائدة - على الإنتاج فتهياً الجو لابتكار وسائل محسنة في صناعة الغزل والنسيج وشملت هذه الوسائل طريقة الأداء والقوة المحركة لهذه الطريقة وبذلك ظهرت آلة الغزل «الجيني» والنول الميكانيكي واستطاع الميكانيكي النابغ جيمس وات أن يحسن في «الآلة المكثفة» كما أطلق عليها وقتئذ ليُجعل من البخار قوة محركة فعالة وختمت الثورة في الثلث الأول من القرن التاسع عشر بالقطار البخاري الذي كان بدوره البداية في تلك القصة المثيرة المذهلة قصة المواصلات، وطي المسافات والأبعاد القصية طي السحاب.

وكانت بدايات الثورة الصناعية متواضعة ومحلية، ومن العسير أن نصدق أن أبطالها الأول كانوا من صميم الصناع الميكانيكيين الذين رزقوا الشجاعة والمخيلة والذكاء كما كان من بينهم أيضاً راع وحلاق وقسيس، وكان ستيفنسون الذي توصل إلى صنع أول قاطرة بخارية وقادا يكاد يكون أمياً، وأطلق على جون ديكنسون «مجنون الحديد» عندما تنبأ بإمكان صنع الجسور والسفن من الحديد، ومع هذا فإن ما أدت إليه اكتشافات هؤلاء الرواد فاق كل ما كان يخطر ببالهم أو يمكن أن يتصوره، كان مثلهم مثل صياد ألف ليلة وليلة وهو يعالج القمقم المستعصي ممناً النفس ببيعه ببضعة دنائير تكفيه عدة أيام دون أن يخطر له أن يخرج من هذا

القمقم الصديء الصغير مارء يقول له «لبيك» ويحقق له «ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر وقتئذ على قلب بشر».

ونتيجة لهذه الاكتشافات المتتابعة التي كان لاحقها يحسن في سابقها واستمرت على امتداد قرن كامل من الثالث الأول للقرن الثامن عشر حتى الثالث الأول من القرن التاسع عشر حدث تغيير جذري وشامل في كل أوضاع الحياة وظهرت الدولة العصرية لأول مرة في الوجود، وذلك أن الثورة التجارية وأن وضعت أسس هذا التطور الشامل ومكنته من الظهور فإنها في حد ذاتها لم تلمس سوى قمة المجتمع أو بالأكثر سمحت بوجود الطبقة البورجوازية، كما لم تمتد يدها إلى طرق المعيشة ووسائل الحياة لكل الناس وليس للفئة المميزة فحسب، في حين أن الثورة الصناعية انصبت بصفة مستقيمة ومباشرة على طرق ووسائل الحياة والمعيشة للناس كافة من طعام أو شراب أو مسكن أو انتقال.. الخ، كما أنها هي التي أوجدت إيجاباً «الطبقة العاملة» وتحكمت في وضعها.

وأبرز مساهمات الثورة الصناعية في الدولة العصرية هي :

أولاً : أوجدت وسائل جديدة آلية للإنتاج، كما أوجدت القوى المحركة لهذه الوسائل الآلية وأدى اقتران هذا بذلك إلى تفجر ثورة في القدرة على الإنتاج بحيث أمكن إغراق الأسواق بالملايين من المنتجات حتى كادت السماء أن تمطر سلماً ولم تعد المشكلة هي نقص الوسائل والقوى التي تشبع احتياجات البشرية من السلع والمنتجات – كما كانت قديماً عندما كانت الصناعة يدوية وحرفية – وإنما أصبح الاختيار بين فئات البدائل والأشباه والقدرة على استيعاب هذه الأعداد والكميات التي تقذف بها المصانع يوماً بعد يوم، وأدت حرية الاقتصاد أو بمعنى أدق فوضاه إلى أن أصبحت الكثرة لأول مرة في تاريخ البشرية – وليست القلة أو الندرة – هي المشكلة وأدت هذه المشكلة إلى مفارقات الاقتصاد الرأسمالية التي كان يعسر قبل وقوعها تصديقها كالتقذف بالمنتجات الفائضة «البن أو الكاكاو.. الخ» إلى البحر أو إحراقها حتى لا تهبط بالسعر، وإن يتسبب فائض الإنتاج في البطالة فيجوع الخباز عندما يفيض القمح، ويبرد الفحام عندما يكثر الفحم.

ثانياً : أوجدت الثورة الصناعية نواة صلبة قوية من رجال الأعمال أشبه بقيادة الجيوش وغزاة الأقطار بحيث جاز بحق أن يطلق عليهم «قباطنة الصناعة» يؤمنون بالوازع الفردي وقدرته على تحقيق المستحيل ولا يسمعون لأي قوة من دين أو سياسة أو قانون أو غير ذلك أن تقف في سبيلهم ويرون في نجاحهم دليلاً لا يدحض على السلامة الموضوعية لقضيتهم واستطاعوا الهيمنة على المجتمع وإخضاعه لفلسفتهم في الحياة ووقفوا بالمرصاد لكل القوى المعارضة أو المضادة.

ثالثاً : أوجدت الثورة الصناعية «الطبقة العاملة» وقضت على ما كانت تملكه من «عدة» وما كانت تعتز به من مهارة أو فنية واجتثت كل جذورها القديمة التي كانت تربطها بالقرية أو الكنيسة أو الأسرة بحيث أصبحت طبقة منبثة لا جذور لها وأصبح محور حياتها هو المصنع الذي تقوم حوله البيوت والمحال وغيرها وتنبثق عنه الأجور وساعات العمل وظروفه وما تؤدي إليه من صحة أو مرض، شغل أو بطالة.

رابعاً : أوجدت الثورة الصناعية علاقات جديدة في الإنتاج ما بين أصحاب الأعمال الغالبين والطبقة العاملة المغلوبة وأقامت العلاقات التي تربط هذين الطرفين على نوع من الطرد والجذب التعارض من ناحية

والترابط من ناحية أخرى فكل منهما محتاج للآخر وكل منهما يضيق بالآخر، وهيمن هذا التوتر على الأفق الصناعي والاقتصادي.

خامساً : أعطت الثورة الصناعية القائمة على الحديد والنار - الدولة العصرية - طابعاً من القوة والقسوة والقدرة والديناميكية والحسم، ولم يعد للقيم والمبادئ والعواطف والأحاسيس من الأهمية إلا تبعاً لما يتجاوب مع مصلحة المنتجين، وكانت الثورة التجارية قد أعطت المجتمع طابعاً مادياً واقتصادياً فجاءت الثورة الصناعية فأضفت عليه المسحة المعدنية والحركية والديناميكية وطابع القوة فلم يعد مادياً فحسب وإنما أصبح صلماً قاسياً حركياً وبرزت في السطور وعلى الألسن كلمة القوة وأصبحت تطلق على كثير من المضامين كالدول الكبيرة «القوة الكبرى» والعمال «قوة العمل» وأداة تحريك ودفع الآلات «القوة المحركة» فالدولة العصرية دولة قوة وهذا ما أستشفه جيمس وات في فجر الثورة الصناعية عندما زاره الملك جورج الثالث في مصنعه وسأله ماذا يصنعون قال «أنا نصنع يا مولاي ما يريدك كل العالم : القوة!».«

ولم يكن التقدم الذي أمكن التوصل إليه بالثورة الصناعية في مجال الأسلحة «النارية» والحربية من مدافع ضخمة تطلق الحمم والقنابل التي تدك الحصون إلى الدروع السميقة والجدران الأسمنتية والحديدية التي تصد هذه القنابل إلى طائرات وإلى «نافثات اللهب» التي تغطي وجه السماء وتحيل الأرض إلى جحيم إلا امتداداً لطبيعة وروح الثورة الصناعية التي قامت على الحديد والنار واستبعدت القيم والمبادئ والوشائج الاجتماعية ولم تبق إلا على المصلحة الفردية، فأصبح في داخل الدولة الواحدة حرب وصراع بين الطبقات وبين الدول بعضها بعضاً حرب وصراع على الأسواق والمواد الأولية.

أن المخرطة الميكانيكية التي تشق المعدن كما لو كان قطعة من الزبد والفرن العالي الذي يصهر الحديد ويجعله كالعجين والمراجل التي تحول الماء إلى بخار والبخار إلى قوة، والتوربينات الضخمة التي تدور بما يعادل مئات الألوف من قوى الأحصنة، كلها تشيع وتنفث في أعماق المجتمع الحديث روح القوة والديناميكية وتجعل ظاهره يبدو كما يبدو ظاهر باخرة من عابرات المحيط العملاقة أبيض لامع تتحرك بقوة غير منظورة وتتوفر لها كل وسائل الرفاهية والاستمتاع البراقة، ولكن وراء هذه الظاهر يكدح «القرد الكثيف الشعر» على حد تصوير الكاتب الأمريكي «أوجين يونيل» ويقذف بالفحم إلى الأتون الملتهب، هذا الأتون الذي سخره المجتمع الحديث، ولكنه لا ينجو دائماً من شرره وناره.

#### ٤ - الثورة الشعبية :

نجحت الثورة التجارية في مضاعفة الثروات ومراكمة الأرباح ورؤوس الأموال ونجحت الثورة الصناعية في إبداع وسائل جديدة للإنتاج وصنع سلع لا حصر لها، وإجراء تغيير شامل في وسائل الحياة وطرق المعيشة، وحررت الثورة البورجوازية الطبقة الوسطى ودفعت بها إلى الصدارة ولكن الثورات الثلاث لم تعن بعالم القيم أو عالم الجماهير، على العكس لقد كانت بلاء على القيم وكان مما استهدفته الثورة التجارية من أيامها الأولى القضاء على فكرة «الثلث العادل» وتدخل الدولة لحماية المستهلكين ودعت إلى إباحة الربا وتقنيته باسم «الفائدة» وجعل الثراء دليلاً على النجاح وقرينة على الفضل والاستقامة ونجحت في هذا كله، ثم جاءت الثورة الصناعية فأبدعت قوانين الاقتصاد السياسي وجعلت من الاستغلال شرعة مقررّة ونصيياً «مكتوباً» على الطبقة العاملة و ادعت أن على الفقراء أن يعملوا حتى لا يزدادوا فقراء، وأن الأجور يجب أن تكون بخسة ليقبل العمال تحت استمرار الحاجة - إن لم يكن المجاعة - الاستمرار في العمل ساعات طويلة وتقبل شروطه الجائرة

وظروفه القاسية، واعتبرت البطالة نعمة لا نقمة تجعل يد الرأسمالي هي العليا دائماً ولأنها هي التي توجد «الجيش الاحتياطي الصناعي» الذي يكون مستعداً للعمل عند الرأسمالي وبشروطه وسلطت القوانين والمحاكم وفتحت السجون والمنافي للذين طالبوا بالإنصاف.

وكما ذكرنا فإن الثورة التجارية وإن كانت قد وضعت أساس هذا كله ودمرت عالم القيم والترابط والالتزام إلا إنها لم تمس الجماهير نفسها إلا بطريقة غير مباشرة على نقيض الثورة الصناعية التي تعاملت مع الجماهير مباشرة ودارت رحاها على العمال.

لهذا كله لم يكد العمال يجابهون بالاستغلال الرأسمالي حتى بدعوا المقاومة ولكن جهودهم البطولية والمستميتة طوال العقود الأولى للقرن التاسع عشر باءت بالفشل لضراوة الرأسمالية الصاعدة ولغلبه الأمية والجهالة والفاقة والعادات السيئة على جمهور العمال وقتئذ، وأنه لم يكن لهم تنظيم نقابي أو صوت انتخابي، وظل الأمر كذلك حتى أخذ العمال يتخلصون شيئاً فشيئاً من قيود جهالتهم وغشاوتهم وبدعوا العمل المنظم الناجح.

وكان هناك ثلاثة روافد غذت ثورة الجماهير تلك الروافد هي :

( أ ) الحركة النقابية.

(ب) حركة الإصلاح الاجتماعي والإنساني.

(ج) الاشتراكية.

كانت الحركة النقابية هي أولى القوى التي أدت إلى الثورة الشعبية وفي نظرنا أنها كانت أهمها والحقيقة أنها هي نفسها كانت ثورة جماهير ولكنها ثورة فنية صامتة، فقد توصل العمال الذين حرموا وقتئذ الحقوق السياسية كحق الترشيح وحق الانتخاب وفشلوا في اكتسابها بمختلف المحاولات إلى منفذ جديد للعمل هو العمل المهني الذي لم يكن يستطيع أحد أن ينكره عليهم أو يحرمهم منه لأنهم أصحابه والممارسون له فأخذوا يكونوا التكتلات النقابية على مستوى المصنع أو الصناعة أو الحرفة وتعلموا من التجربة والخطأ ودفَعوا ثمن ذلك فادحاً وطويلاً ولكنهم أحكموا أسلوب المفاوضات الجماعية المعززة بالإضراب وبهذه الوسيلة الفنية استطاعوا قلب موازين القوى في علاقات الإنتاج وشل قانون العرض والطلب الذي كان يبخر أجورهم واجبروا أصحاب الأعمال على النزول من مقاعدهم ومقابلتهم في منتصف الطريق والجلوس معهم على مائدة المفاوضات وبذلك توصلوا إلى زيادات دورية في الأجور وتقصيرات في وقت العمل وتحسينات في ظروفه وشروطه وأصبح لهم صوت في إدارة الصناعة، ولما أصبحت النقابات هيئات قومية كبيرة أصبح من غير الممكن تجاهلها أو النظر إليها في ازدياد فتقربت إليها الأحزاب وغزت الميدان السياسي إما مستقلة وإما متعاونة مع الحركة الاشتراكية.

وظلمت الحركة النقابية حقها في التقدير والتقييم وأثرها العظيم في الانتهاض المادي والأدبي بالطبقة العاملة لأنها حركة عمالية وجماهيرية صميمية كما كانت حركة ممارسة وعمل، تجربة وخطأ، أكثر مما كانت تنظيراً محكماً أو فلسفة مجردة ولم يتقدم بها أو يدعوا إليها مفكر أو فيلسوف بعينه ولم يستطع أصحابها الأصليون – العمال – تسجيلها وتقييمها وإدراجها بين الحركات الإنسانية العظمى وأهمها المثقفون لأنهم يعنون بالنظريات والأسماء اللامعة ومن أجل هذا لا نرى لها ذكراً كبيراً في كتب الحريات الدستورية والحريات الإصلاحية والاجتماعية ولكن هذا لا ينفي إنها كانت – أكثر من أي حركة أخرى – هي التي نهضت بصورة



مباشرة بالطبقة العاملة من درك الاستغلال ومهاوي الجهل التي حكم بها عليها النظام الرأسمالي وجعلت لهم  
كيانا مرموقا ومرهوبًا.

والقوة الثانية التي كانت وراء الثورة الشعبية هي حركة الإصلاح الاجتماعي التي اتسمت بالطابع  
الإنساني وأمن بها وعمل لها مصلحون واستهدفوا تحسين قسمة الجماهير والشعوب في الحياة ورفع مستواها  
المادي والأدبي فظهر دعاة التعليم العام ونجحوا في إشاعة الثقافة والمعرفة لكل أفراد المجتمع وظهر دعاة  
الإصلاح السياسي وتوصلوا إلى منح الحقوق السياسية من انتخاب وترشيح لكل المواطنين ذكورا وإناثًا وظهر  
المصلحون في مجال القانون والقضاء وثاروا على نظم النقاضي والسجون والعقوبة القاسية أو العقيمة وعادت  
مرة أخرى فكرة التزام المجتمع نحو أفرادها التي كانت سائدة في القرون الوسطى وأودت بها قوة الاندفاع  
الرأسمالية وحرية العمل المزعومة فظهرت نظم التأمينات الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي عند العجز أو  
الشيخوخة وتحسنت طرق العلاج والإسكان والمرافق، ونتيجة لهذه الجهود التي عمل لها جيش جرار من مئات  
الألوف من الدعاة والجنود المجهولين في مختلف جنبات المجتمع حصلت الجماهير والعامّة على جزء كبير من  
ثمار التقدم والثراء الذي حققته الثورة التجارية والصناعية، وكان مقصورًا على الطبقة المميزة.

ومما يلحق بحركة الإصلاح الاجتماعي إشاعة الفنون والآداب وتمكين الجماهير من التعرف عليها  
وتذوقها واستخدام الاختراعات والاكتشافات لتحقيق ذلك، وأبرز الأمثلة هي الصحافة والإذاعة والسينما وأخيرًا  
التليفزيون، فبفضل تقدم الطباعة انتشرت الصحف اليومية والأسبوعية والإخبارية والثقافية، وأصبحت مدرسة  
جديدة توافي الناس في بيوتهم بأحدث الآراء وأفضل الكتابات وكانت بعض الصحف تصدر ملاحق ثقافية ثمينة،  
وأمكن بفضل تقدم السينما تحويل المسرح والباليه من تسلية أرستقراطية لا تقدم إلا للخاصة ولا تؤدي إلا على  
الأوبرات أو المسارح القليلة إلى تسلية للملايين وأصبح في استطاعه العمال الكادحين الإطلاع على هذا العالم  
البهيج المضيء عالم النغم والحركة والألوان والجمال وأن يتذوقوا الفاكهة المحرمة ويمتلأوا أعينهم من صور  
الممثلات وملكات الجمال والأناقة والفنون والاستنارات العاطفية واللافئات الفنية والذوقية، وثمرات قرائح  
الفنانين والكتاب والشعراء بعد أن كان هذا كله حجرًا محجورًا وعالمًا مسحورًا، لا يخطر لهم أن يروه في حياتهم  
الدنيا، ولا تسمح لهم به حياتهم الخشنة وآفاقهم المحدودة وجهالتهم الفاشية.

وكانت الحركة الاشتراكية هي القوة الثالثة وراء الثورة الشعبية وقد ظهرت فكرة الاشتراكية الحديثة في  
العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر والأولى من القرن التاسع عشر، وقلما رزقت حركة من الخصوبة قدر ما  
رزقته الحركة الاشتراكية وقد أسهم فيها جيش جرار من المفكرين والدعاة والمنظرين والكتاب والفلاسفة وكان  
وراء كل مفكر وداعية في هذا الجيش جيشه الخاص من الاتباع، كانت الاشتراكية هي ضمير أوروبا عندما  
عجزت الكنيسة في القرن التاسع عشر أن تقدم الضمير الذي قدمته في القرون الوسطى وأبقى على مجتمعها  
متماسكًا، وقد وضع كل مفكر بارز وقتئذ لبنة في البناء الاشتراكي حتى وإن لم يكن اشتراكيًا أو ظن انه عدو  
للإشتراكية، فقد كان آدم سميث هو الذي قال: «أن أصحاب الأعمال ما أن يجتمعوا حتى يدبروا مؤامرة على  
العمال لتخفيض الأجور»، وكان ريكاردو هو الذي جعل العمل أصل القيمة وكان جون ستيورات ميل – بمثابة  
حلقة وصل بين الفكر الرأسمالي السابق عليه والفكر الاشتراكي اللاحق له كما كان روبرت أوين من قبله  
رأسماليًا ثم رائدًا للإشتراكية وظهر من أصحاب الأعمال من دعا الحكومات إلى سن القوانين التي تحمي  
الأعمال، وكان رجل العمال الإلزاسي دانييل ليجراند هو أول من قام بالخطوة العملية الأولى لتكوين «مكتب عمل

دولي» ووجد من «برنسات وكونتات» روسيا القيصرية ثوار واشتراكيون وفوضويون مثل كروبتكين وباكونين وتولستوى وغيره – بل لقد رتب أحد المليونيرات من أصحاب العمال الروس مرتبًا شهريًا لإعانة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي وعلى وجه التحديد الجناح البولشفي منه الذي كان يرأسه لينين، وعندما انتحر سنة ١٩٠٥م أوصى باستمرار الإعانة.

والحقيقة أن الاشتراكية قبل أن تكون الضمير الأوروبي في القرن التاسع عشر كانت إرثًا للبشرية تحدر إليها من كبار الكتاب والمفكرين والفلاسفة من اليونان أو الهند أو الصينيين أو من الرسائل السماوية وبوجه خاص المسيحية والإسلام وكما هو معروف فقد كانت أقوى الحركات الاشتراكية وأكثرها تعاطفًا مع النقابات البريطانية هي حركة الاشتراكية المسيحية.

وهذا التصور للاشتراكية هام جدًا لأنه يميز بين الاشتراكية كفكرة إنسانية عظمية وبين الاشتراكية كنظرية علمية واجتهاد عكف عليها ماركس واستطاع بأحكامه النظري أي يحبسها في إطار محكم لا فكاك منه ولقد يكون ماركس من أكثر فلاسفة الاشتراكية ويقدر ما أقدم من أفكار مبدعة وصياغة محكمة بقدر ما أخطأ في كثير من التصورات، ويقدر ما استعار لبناء أفكاره أحجارا نحتها الآخرون، وقد كان أمامه عندما عكف على أحكام نظريته الفلسفة الألمانية وجدلية هيغيل التي استعارها للأسلوب الماركسي والاقتصاد البريطاني ونظريات ريكاردو وهودجسكن الذي يعتبره البعض الأستاذ المباشر لماركس ورود برتس «الألماني»، كما كانت وراءه الأفكار الفرنسية ودعوات بردون وسان سيمون وتجربة كوميون باريس، وقد أفاد من هذا كله حتى وإن حالت طبيعته الفخورة الشكسة دون أن يعترف بذلك وما يجب أن يذكر لماركس بالشكر هو أنه تقدم بفكرته إلى الطبقة العاملة في الوقت الذي كان بقية المفكرين يتقدمون بأفكارهم إلى الحكام أو الطبقة الوسطى أو يدعون تحقيقها للمستقبل، وأنه حاول بالفعل أن يكون دولية عمالية في الوقت الذي كان أمثاله لا يكونون أكثر من فصل جامعي.

وهذا لا ينفى أن الاشتراكية «عمالية» في جوهرها – وأنها – على اختلاف مدارسها أدت مهمتها التاريخية عندما أعطت الطبقة العاملة الأوروبية نظرية وفلسفة وأكسبتها عزة وكرامة لم تمنحها أي حركة حتى حركتها الخاصة – النقابات – لأن الحركة النقابية أسلوب في العمل، وليست نظرية أو فلسفة، وليس أدل على ذلك من أنه في الوقت الذي اقتصر فيه النقابات على فئات من العمال عادة هم المهرة، فإن الأحزاب الاشتراكية ظلت تنسب نفسها إلى العمال حتى بعد أن غضب لينين غضبته العنيفة على أحزاب الدولية الثانية وغير اسم الأحزاب التي تقبل الدولية الثالثة الانضمام إليها، إذ لا تحتفظ هناك بعض الأحزاب الاشتراكية التي تحتفظ باسمها القديم الذي ينسبها إلى العمال، وكان يمكن أن تجمع الاشتراكية كل القلوب الكبيرة والضمائر الحية، لولا تمسك الماركسية اللينينية بفكرة ديكتاتورية البلوريتاريا وما اتسمت به التجربة البلشفية من شطط وسرف.

وشينًا فشينًا وبفضل هذه الثورة الشعبية بروافدها الثلاث بدأ المجتمع يعترف بالطبقة العاملة وأخذت هي تتخلص من الفجاجة والخشونة والجهالة والفضاظة والعادات السيئة التي اقترنت بها وتحكمت فيها، وانزاحت عنها بصمات الفاقة والمهانة من جلود مجمدة وأيدي مغضنة وثياب مرقعة وقامات محدودة، وبدأت حياتهم تكتسب مضمونا آخر غير المعاناة القاسية والمشكلات المتواصلة والمتاعب التي تسلم بعضها.. ولا تكون منها راحة.. إلا الراحة الأبدية عند الموت.

## ٥ – الثورة التكنولوجية :

كانت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م – ١٩٤٥م من نقط التحول البارزة في التاريخ الإنساني لأنها أكثر من أي حرب أخرى دفعت إلى الصدارة بقوة لم تكن جديدة تمامًا ولكنها اكتسبت أهمية لم تكن متصورة تلك القوة

هي البحث العلمي، ووصلت هذه القوة من الأهمية والخطر والشمول درجة جعلتها «ثورة» تسهم إسهاماً إيجابياً في صنع الدولة العصرية وتضع آخر سطر فيها حتى الآن.

فلم تكذ تعلن الحرب حتى بدأت حرب الأبحاث والعلوم ففي سنة ١٩٤١م توصلت ألمانيا إلى صنع أول صورة للحاسب الإلكتروني وأطلقت الصواريخ، وعلى جانبي المحيط الأطلسي كان علماء بريطانيا والولايات في سباق مع علماء ألمانيا، فتوصلت بريطانيا إلى «الرادار» وعكف نوربرت فينر على أبحاث مقاومة الطائرات واستخدام طرق الآلية التلقائية أو التغذية المرتدة والأتميش وقادته هذه الأبحاث لكي يبدع الاسم الذي سيرمز به للتكنولوجيا، السبيرناتيقا وعلى الجانب الآخر للمحيط الأطلسي كان اينشتين يكتب إلى روزفلت بنياً التوصل إلى سر الانشطار الذري والاحتمالات البعيدة لذلك.

وكتب الفوز في هذا السباق العلمي للحلفاء، وكفل لهم السبق العلمي الانتصار العسكري فصدت شبكات الرادار هجوم الطيران الألماني، وقهرت القنبلة الذرية الجيش الياباني الذي لم يكن ليقهر بغيرها.

وكانت القنبلة الذرية هي الابن المبكر، والرهب للتكنولوجيا الحديثة وحققت بضربة واحدة - ما عجزت عنه الجيوش الجرارة - واستعادت بذلك كل ما أنفق عليها من أموال وكانت بشيراً ونذيراً بمعهد جديد يمكن أن يكون نعمة وجنة كما يمكن أن يكون نقمة ولعنة.

وكان الحاسب الإلكتروني (الكمبيوتر) هو الابن الثاني، فمع أن أول حاسب إلكتروني ظهر في سنة ١٩٤١م إلا أن صناعته لم تعمم وتحسن إلا في الخمسينات والستينات، ومما يوضح السرعة التي يتقدم بها البحث أن هذا الابن أنجب بدوره حتى سنة ١٩٦٧م ثلاثة أجيال من الحاسبات أشار إليها الكاتب الفرنسي ج. ج. سيرفان شرايبر في كتابه الشهير التحدي الأمريكي سنة ١٩٦٧م فقال: «الجيل الأول للحاسبات الذي كان سائداً منذ سنوات كان مبنياً على التجهيز الإلكتروني العادي (اللمبات) وكانت الآلات بطيئة نسبياً والجيل الثاني هو الذي كان سائداً منذ خمس سنوات، وقد خطا خطوة جبارة باستبدال اللمبات بترانزستورات صغيرة، أما الجيل الثالث فقد أظهرته أخيراً شركة أي.بي.أم. عملاقاً يقوم على الدورات الكاملة التي تعد أعجوبة في العبقورية التكنولوجية».

ولا يتسع المجال لتعداد بقية الاكتشافات والاختراعات والتحسينات في الترانزستور والعدسات والإلكترونيات وغيرها، وحسبنا أن نقول أن هذا التقدم السريع والشامل مكن البشرية من أن تحقق معجزة التحرر من آثار الجاذبية الأرضية، وأن تنطلق سفن الفضاء كالشهب لكي تقصد الكواكب البعيدة أو لترسي على القمر وتنزل الإنسان عليه، ويتم هذا كله بسرعة ونعومة ودقة حسبت بالثواني وفاقت كل تصورات الكتاب والقصصيين، وكسفت كل أخيلة ألف ليلة وليلة، كان في التكنولوجيا الحديثة وخاصة ما يتعلق بالتسجيلات المتناهية في الدقة والمتناهية في الصغر والعدسات التليفزيونية التي تخترق الحواجز والأبعاد واستخدام الذرة في تحويل المواد شيئاً من كيمياء العصور الوسطى التي أرادت تغيير العناصر وتحويل الرصاص إلى ذهب أو السحر القديم والاستعانة بقوى الجان والعناصر الطبيعية، ولم يكن عبثاً أن أطلق المستر ولفرد جنكز المدير العام السابق لمكتب العمل الدولي في أحد تقاريره على التكنولوجيا لقب «عصا الساحر» فالتكنولوجيا في يد العالم العصري لا تقل قوة أو إعجازاً عن العصا في يد الساحر الأسطوري.

على أن زحف التكنولوجيا لم تقتصر على المجالات العلمية والصناعية بل إنه امتد إلى مجال البيولوجيا والكيمياء العضوية وأخذ يتطلع نحو أمل طموح هو استكشاف سر الحياة أو على الأقل أسرار الوراثة كما أخذ يحاول تجميع العلوم وتصنيفها بحيث يمكن التحكم لا في الظواهر المادية أو ما يتعلق بالإنتاج ولكن ما هو أصعب وأشق الظواهر الاجتماعية والسيكولوجية للأفراد وجعل العلوم الاجتماعية في مثل دقة وضبط العلوم الرياضية والقوانين الحسابية والهندسية ومضي ذلك العهد الذي كانت وسائل الإدارة هي الإدارة العلمية التي ابتدعها تيلور أو الهندسة الصناعية التي أحكمها خلفاؤه أو «الاستخانوفية» الروسية لأنها كلها كانت تمت إلى عالم المناولات اليدوية والآلات، وأصبح الجديد هو الأتوميشن والكمبيوتر وهذا العالم السحري، عالم النبضات الكهربائية والمؤشرات الإلكترونية ووسائل التحكم وظهر العالم الصانع والمعمل الملحق بالمصنع وأصبح نفسه صناعة قدر ما كانت الصناعة علمًا.

وغير هذا التقدم التكنولوجي الوجه الاقتصادي وأوجد تقسيمًا جديدًا حل محل التقسيم السياسي السابق عليه، وطبقًا لهذا التقسيم الجديد فهناك دول متقدمة أو متطورة وأخرى نامية أو متخلفة والدول الأولى هي التي تستطيع استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة، بينما الثانية هي التي تقف عند درجة التصنيع التي كانت موجودة قبل الثورة التكنولوجية، وفي معسكر القسم الأول تتسع الشقة بين الدول والبعض الآخر تبعًا لدرجة تطبيقها للتكنولوجيا بحيث تبلغ الشقة ما بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية الشقة بين هذه الدول الأوربية والدول النامية، وقد يصور زحف التكنولوجيا على الصناعة أن بعض الكتاب ذكر أن صناعة الحاسبات الإلكترونية ستصبح بين عام ١٩٧٠م، ١٩٨٠م ثالث الصناعات الكبرى في العالم من ناحية الحجم بعد البترول والسيارات وأنها ستشكل ابتداء من عام ١٩٧٠م اكتشاف مجال للاستثمار يستوعب قرابة ١٠% من كل الاستثمارات.

وزودت التكنولوجيا الدول المتقدمة بدفعة جديدة ووضت خسائرها الاستعمارية ويسرت موارد جديدة من الطاقة ووسائل جديدة من الإنتاج ومكنتها من «تخليق» المواد التي تعوزها بالاختصار رفعت مستوى المعيشة وأثرت حياة المواطن العادي بعدد كبير من وسائل الراحة والاستمتاع.

ولا يعد خارجًا على الموضوع الإشارة إلى أن التكنولوجيا في الوقت الذي عززت فيه التقدم الاقتصادي والمتطور فإنها دعمت القوى الحربية العسكرية لها بما وضعت في يديها من صواريخ وطائرات تجسس وقنابل نووية.. الخ، ومكنت من ظهور صناعة حربية ممردة.

ونتيجة لهذا كله وجدت الدول النامية نفسها وهي في ذيل ركب طويل تنصدره «الدولتان الكبيرتان» تتلوهما الدول النامية المتطورة والمتقدمة صناعيًا ثم تأتي أخيرا الدول النامية.

ونغصت هذه الحقيقة على الدول النامية فرحتها بالاستقلال وحتمت عليها أن تسير طويلاً وأن تعمل بجد حتى لا تجد نفسها في مثل العهد الاستعماري القديم وأن تكافح لتخوض غمرات الثورة التكنولوجية أو الثورة الصناعية الثانية حتى وإن لم تكن قد اجتازت تماما الثورة الصناعية الأولى.

ولم يكن أمام الدول النامية لتعوض هذا التخلف ولتلق بهذا التقدم سوى طريقة واحدة حملت اسم «التنمية» وأريد بها تجميع الجهود في كل القطاعات ومن كل الأفراد لوضع وتطبيق خطة تقضي على كل أسباب الضياع والتبذير والإبطاء وتستأصل الحوائل التي تحول دون التقدم أو المعوقات التي تعوق سير المجتمع أو تحابي بعض قطاعاته وأفراده على حساب المصلحة العامة وتستهدف طبقا لحسابات مرسومة وعلى مراحل

موضوعه تحقيق التقدم المنشود، وكان على هذه الدول أن تقبل واعية مختارة، دفع الثمن الباهظ الذي تتطلبه الخطة، وإن تعمل جميعاً رجالاً ونساءً ويؤثر كل واحد البلاد بأقصى ما عنده ويتنازل المميزون عن امتيازهم الخاصة في سبيل المصلحة العامة وبقدر ما تعمل وتشقى وتنكشف وتعاني في حاضرها بقدر ما يكون هناك أمل في أن تسعد وترضى وتنعم في المستقبل.

من هذا العرض السريع للثورة التكنولوجية نرى أن أبرز إسهامها في الدول العصرية هو :

أولاً : أوجدت الثورة التكنولوجية قوة محرّكة جديدة هي القوة الذرية وفتحت الباب أمام احتمالات عديدة للإفادة من بقية القوى الطبيعية التي يمكن أن تعد أعظم من الذرة كالشمس أو غيرها.

ثانياً : أوجدت الثورة التكنولوجية «الحاسب الإلكتروني» أو «العقل الإلكتروني» كما يطلق عليه في بعض التعبيرات وحل ذلك مشكلات الحسابات والتحكمات والاتصالات في الصناعة الحديثة، كما كشفت عن الترانزيستور والعدسات التليفزيونية وغيرها.

ثالثاً : بدأت الثورة التكنولوجية عصر الفضاء ومكنت الإنسان لأول مرة في التاريخ أن يتحرر من آثار الجاذبية الأرضية وأن ينزل على القمر وأن يخترق عوالم الفضاء البعيدة المجهولة واحتمالات التقدم في هذا المجال لزيادة التعرف على هذه العوالم والإفادة منها وإن لم تكن – للإفادة المباشرة – تفتح آفاقاً لا حد لها.

رابعاً : جعلت البحث العلمي صناعة والصناعة بحثاً علمياً وربطت بينهما كما لم يحدث من قبل ونتيجة لذلك زادت وتراكمت وتضخمت المعارف والبحوث ومكن ذلك التكنولوجيا من أن تحقق أبرز مميزاتها : التخليق بالنسبة للمواد والتحكم بالنسبة للأداء كما أمكن الإسراع في تطبيق منجزات العلم على الصناعة، فبعد أن كان الاكتشاف يأخذ عدة عقود من السنين ليتمكن تحويله إلى سلعة يمكن صنعها طبقاً لمستويات الربح والخسارة أصبحت هذه المدة بضعة سنين – أو حتى بضعة شهور – بحيث يحدث في بعض الحالات إذا طالت مدة إقامة مصنع ما «لمدة ثلاث أو خمس سنين مثلاً» أن يظهر ما يجعل المصنع الذي لما يتم متخلفاً – ويتعين التجديد السريع وإلا تكررت القصة، أن ٨٠ % من المنتجات التي تباع في الأسواق لم تكن قد ظهرت قبل عشر سنوات.

خامساً : وضعت هذه القوى : القوى المحركة، قوة المعرفة، قوى العوالم المجهولة في خدمة الدولة العصرية ولتعميم الرخاء والاستمتاع بصورة قد يصورها كمثال واحد من عدة أمثلة «التليفزيون الملون» الذي يمكن أن يوجد في كل بيت.

سادساً : وسعت الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بأكثر مما كان قد أوجده النهب الاستعماري والتراكم - وأصبح الحل الوحيد أمام الدول النامية هو الاستقلال في معركة التنمية والحق بالركب الحثيث المنطلق بسرعة الصاروخ.

## الفصل الثاني

### مقومات الدولة العصرية وتجاوب الطبقة العاملة معها

في الفصل السابق رأينا الثورات الخمس، وهي تصنع الدولة العصرية وتقيمها قوية عارمة ممردة، ونريد في هذا الفصل أن نتعرف على أبرز مقومات هذه الدولة، وأن نلم بمدى تجاوب الطبقة العاملة مع هذه المقومات.

( أ ) إن أول مقوم للدولة العصرية هو - دون منازع - الصناعة فالثورة الصناعية وسليتها الثورة التكنولوجية هما الإضافة المبدعة للدولة العصرية - دون منازع - أما الثورة التجارية والثورة الشعبية اللتان أسهمتتا في تكوينها فإننا لا نعدم مثيلات لها - وربما أفضل منها - في الشرق، فإن المسيحية والإسلام قد أقاما في أيامهما الأولى مجتمعات مثالية في إنسانيتها، لا تزال مبادئها حتى الآن - وستظل دائماً - أسمى المبادئ التي يمكن أن تقوم عليها إنسانية المجتمع البشري، كما أن الشرق لم يكن بحاجة ماسة للدور التقدمي الذي قام به التاجر وحطم روابط الالتزام التي كانت تطوق الطبقة الدنيا، لأن الإسلام قضي على الأرستقراطيات وحال ذلك دون تأثر العهد الإقطاعي أو أن يكون محكماً، ومغلقة كما كان في أوروبا، ولكن ما لم يأت به الشرق في قديمه أو جديده هو الصناعة الآلية والتكنولوجيا الحديثة.

والحقيقة أن الصناعة قد تغلغت في أعماق المجتمع العصري وغطت سطوحه، وربطت أطرافه وأبعاده، وتخللت ثناياه واستحوذت عليه روحاً وجسداً، قلباً وقالباً، سدى ولحمة حتى لا يمكن أن يتصور العصر الحديث دون صناعة.

فإذا لم تكن هناك صناعة، فلن يكون هناك قوى، محركة، وآلات دائرة، ونور، وحياء وسرعة، ولن يكون هناك مجتمع عصري، وإنما سنعود مرة أخرى إلى عهد المغزل اليدوي والصناعة الحرفية، وإضاءة الشموع، وقد يكون ذلك أكثر هدوءاً وسلاماً، ورومانتيكية، ولكنه على الإطلاق - ليس المجتمع العصري.

ولو أردنا أن نتقصى أثر الصناعة في الدولة العصرية لرأينا إنها استطاعت :

أولاً : استغلال واستخراج المواد الأولية، وخاصة المعادن، من باطن الأرض بكميات لا يمكن أن تتصور «وتخليق» المواد بالطرق الكيميائية بحيث ظهرت مئات ومئات من المواد الجديدة نتيجة للمزج أو الإضافة أو التفاعلات الكيميائية التي تحقق المتطلبات المعنية - من خفة، أو صلابة أو مرونة.. الخ - التي لا تتوفر في المواد الطبيعية وتتطلبها المنتجات الحديثة.

ثانياً : تسخير قوى محركة بدأت أولاً بالبخار ثم انتهت إلى الذرة وتمثل في مجموعها ملايين من الأحصنة التي تدبر المصانع والمحطات الكهربائية والقطارات التي تطوي المساحات، والبواخر التي تعتلج الأمواج والطائرات التي تسير بسرعة الصوت، وغيرها تفوق في ضخامتها، وقوة دفعها أقصى ما تصوره الذهن القديم من المردة والجان.

ثالثاً : استخدام وسائل مواصلات تربط العالم بعضه بعضاً بشبكة دقيقة من الاتصالات يمكن أن تسير بسرعة الصوت ويمكن أن تضبط بالدقيقة والثانية سواء كانت تلك الوسائل قطارات، أو طائرات أو بواخر أو سيارات أو كانت سفناً فضائية، وأقماراً صناعية، وتلغراف وتليفون وتليفزيون.

رابعاً : إبداع الإلكترونيات التي تماثل في دقتها الميكروبات والخلايا والتي تعمل في مجال التحكم والرؤية، والتصوير والتلفزة.

خامساً : التوصل إلى قوة عسكرية رهيبية من مدافع، وبوارج، وحاملات طائرات وغواصات وصواريخ وقنابل ذرية وهيدروجينية بالإضافة إلى ما تحويه الترسانات من أسلحة سرية كيميائية أو غيرها.

سادساً : اقتحام ميدان الزراعة والتوصل إلى السلالات الجديدة والمخصبات وتنمية الثروة الحيوانية ووسائل التعقيم والتعبئة وحفظ اللحوم.. الخ.

سابعاً : اقتحام مجالات الخدمات، والتوزيع والتسويق والأعمال الإدارية والمكتبية والحاسوبية.

ولا يقل عن هذا أهمية أن الصناعة أعطت إنسان العصر الحديث سيكولوجية خاصة تتكون من مركبات الصناعة نفسها، كالسرعة والدقة والوعي بالتوقيت والتناسب الديناميكي، والثقة في النفس ومقدرة الإنسان على فعل كل شيء، وكلها عناصر ومتطلبات للصناعة نفسها، وهي تختلف اختلافاً جذرياً عن السيكولوجية التي كانت توجد في الزراعة والتي سادت المجتمعات القديمة والشرقية بوجه خاص، وتتميز بالبطء والجمود والتلقائية، والاستاتيكية.

وأناحت الصناعة لإنسان العصر الحديث الملايين من السلع والمنتجات التي جعلته يستمتع بحياة لم يكن يبلغها فراغ مصر، أو أباطرة روما، أن المرأة العاملة في الدول المتقدمة تستطيع أن تستمتع بما لم تكن لتحم به «بوبياء» زوجة نيرون التي كانت تعد أجمل، وأغنى وأقوى امرأة في العالم وقتئذ وكانت تضطر مع ذلك لأن تلحق بموكبها ثلاثمائة إتان «أنثى الحمار» حتى تستمتع بحمام لبن في حين تستطيع المرأة العاملة في حمامها اللامع الصغير، والبانينو الساخن وعشرات من علب الكريم «والروائح» والصابون أن تحصل على حمام أكثر رونقاً وجمالاً ونظافة وإمتاعاً وإنعاشاً من حمام «بوبياء» وتستطيع أن تلبس من ملابس الحرير والنايلون وغيرها وأن ترى على سريرها عبر التلفزيون الملون، ما لم يكن ليتاح لبوبياء.

وتلك هي يد الصناعة العصرية القديرة ونعمائها التي لا يمكن أن يجدها.. إلا مكابر.

(ب) ومن المقومات البارزة في الدولة العصرية إنها دولة رعاية، وخدمة، وقد عرفت البشرية أول عهدتها بالدولة العسكارية دولة قادة الجيوش وإبطال المعارك، دولة القمع والكبت والاستعباد والتحكم في الشعوب وتسخيرها جبراً وقهراً ثم عرفت دولة العقيدة التي لمعت كشهاب ثاقب في الظلمات ثم خبت مع انقضاء العهد السريع الخاطف للأنبياء والحواريين والخلفاء الراشدين، وعاد الملك العضوض واستغلت العقيدة لخدمة الأهواء والشهوات والطبقات، وفي مستهل الثورة الصناعية كانت الدولة هي دولة الصناعيين والرأسماليين المسلطة على العمال، وكان أفضل تصور لها يخطر ببال الكتاب هو أنه بقدر ما تكف الدولة عن التدخل والعمل، بقدر ما تحسن صنعاً، وأن أقصى ما يطلب منها هو أن تقف في تقاطع الطرق، وإن تقوم بمهمة عسكري المرور، ولكن منطق العمل والتطور أثبت عقم ذلك ودفعت الحركات الشعبية العظيمة : الحركة النقابية، الحركة الاشتراكية الحركة الإنسانية الدولة لأن تتدخل، ولأن تضع كل إمكانياتها في خدمة المواطن العادي، وفي الوقت نفسه كان تقدم التصنيع والوسائل الإنتاجية يجعل ثمار هذا التقدم تتسع للجميع ورأى الرأسماليون إن الإنتاج الحديث إنما هو الإنتاج بالملايين وأنه كلما يزيد الإنتاج تزيد الأرباح وتقل التكاليف، فبدأ المجتمع يسير من مجتمع «الاستحواذ» كما أطلق عليه «توني» إلى مجتمع الاستهلاك كما أصبح يطلق عليه في العصر الحديث، وكانت هناك عوامل عديدة أخرى أدت كلها لأن تجعل الدولة الحديثة أداة رعاية وخدمة وترفيه وهيئة تخطيط وتطبيق الخدمات، وإدارة وتنظيم

حركة واتجاه المجتمع من تعليم عام للكافة حتى مرحلة الدراسة الثانوية، وقد يستمر حتى الجامعة أو ييسر الإمكانات العديدة لمختلف صور الاستزادة الثقافية الحرة ومن علاج شامل، ومن تأمينات اجتماعية تكفل الأمن والطمأنينة والرضاء وغيرها ومن خدمات الإسكان وتزويد هذه المساكن بالمياه الباردة والساخنة والإضاءة وغيرها، وأصبح أداء هذا كله هو المبرر الحقيقي لقيام الدولة وأصبح مدى قيامها به هو مقياس نجاحها - وبعد أن كان الفرد العادي عبد الدولة القديمة يكدر في خدمتها ولا ينال منها أصبح في الدولة العصرية سيد الدولة الذي يأخذ منها أكثر مما يعطيها - لأنه يأخذ منها أكثر مما يعطيها من أموال الفئات المميزة أو أرباح الرأسماليين.

(ح) ومن المقومات البارزة في الدولة العصرية أنها دولة المؤسسات التي يحكمها القانون، وقد تكون هذه المؤسسات أحزاباً أو جماعات اختيارية أو منظمات مهنية أو نوعية، كما قد تكون منشآت صناعية أو تجارية أو أجهزة وكانت تلك هي الصيغة التي انتهى إليها التطور بعد عهد الطبقة في مجتمع القرون الوسطى و «الفرد» في مستهل العصر الحديث فقد امتدت عمليات التجميع والتركيز والدمج والاستقطاب إلى الصور الأولى الصغيرة للتشكيلات بحيث انتهت بها إلى تكوينات كبيرة وأصبح العصر عصر «الكيانات» الكبيرة كما يقولون.

ومع أن شخصية الفرد كادت تختفي وسط تضاعيف المؤسسات، إلا أنه ما دامت الحريات المدنية والسياسية مكفولة، فهناك منفذ يمكن للفرد أن يعبر بواسطته عن نفسه وأن يعلن إرادته ويمكن لهذا الفرد ببذل جهد كبير - وإن لم يكن مستحيلاً - أن يسمع صوته للمسؤولين ويستطيع في النهاية أن يكون هو، ومن يجذبهم لرأيه «مؤسسة» ستكون بالطبع صغيرة الحجم خافتة الصوت وقد تؤدي بها المؤسسات الضخمة، ولكن يمكن أيضاً بفضل إيمان أصحابها ووجود الحرية الاجتماعية أن تكبر وأن تصبح قوة مؤثرة.

فالمؤسسات والحرية والقانون، هي الدعائم التي يقوم عليها «المجتمع» في الدولة العصرية، ولا نزع أن الانسجام والاتساق سيسود العلاقات فيما بين هذه القوى دائماً ولكن تفاعلها الحر والمشروع يؤدي في النهاية للتوصل إلى صيغة تكون محل القبول، حتى وإن لم تحقق كل ما قد يرغب فيه أحد الأطراف أو القوى.

(د) وأخيراً فإن الدولة العصرية دولة علم. ويمكن القول أن العلم كصفة تتوفر للأفراد وتنتظم كل مناشط الحياة هو مقوم من مقومات الدولة العصرية التي لم تتوفر أو يشترط في الدولة القديمة، فقد أصبح العلم نوعاً من اللغة، وكما أن اللغة الواحدة من أقوى عوامل الأمة الواحدة، فإن العلم قد أصبح نوعاً من اللغة الثانية في الدولة العصرية ومقوماً من أبرز مقوماتها.

إن كثيراً من المكتشفات قد أدت إليها الصدفة، وستظل الصدفة تهدي إلى البشرية بين حين وآخر عدداً من المكتشفات، كما أدت المخيلة النافذة والأفكار الأصلية إلى اكتشافات واختراعات وتجديدات، وستظل المخيلة والبصيرة نبغاً لا يغيض ولا ينضب، ولكن التقدم المستمر الثابت للعصر الحديث سيقوم على العلم الفني وسينبع من المعامل ودور الاختبار والبحث، لأنه أصبح ذا طابع فني ومعقد شيئاً ما، وبدون هذا المستوى الفني العالي كان من العسير التوصل إلى التكنولوجيا الحديثة، ودون استمراره لا يمكن استمرارها.

وفي مجالات الحياة العادية، أصبح العلم أداة لا يمكن الاستغناء عنه، وأصبح يفترض في كل واحد، رجلاً أو امرأة، الإلمام بأساسيات المعرفة حتى يمكن له تفهم العالم الذي يعيش فيه، والأوضاع التي تحيط به، كما أصبح يفترض فيه أيضاً الإلمام بما يمكن أن نسميه المهارات الأساسية، كالدق على الآلة الكاتبة، وقيادة



السيارات، وأوليات استخدام وإصلاح الأجهزة الكهربائية والميكانيكية كالغسالة والثلاجة والخلاط، الخ، التي دخلت البيت وأصبح على ربة البيت أن تلم بطريقة تشغيلها.

فإذا قابلنا هذه المقومات بالطبقة العاملة لرأينا أن هناك تطابقاً بين معظمها وبين الطبقة العاملة، فأبرز مقوم هو الصناعة، والعمال هم أهل الصناعة، هم شعبها وجمهورها وهم المؤتمنون عليها والممارسون لها، وبقدر ما تعلو وتبرز أهمية الصناعة – وقد رأينا أنها دون منازع العامل الرئيسي في تشكيل الدولة العصرية – بقدر ما يحدث تحول في الطبيعة السكانية، فيهجّر الفلاحون والمشتغلون بالزراعة القرى والريف ويزداد العمال والمشتغلون بالصناعة والمرافق وتتضخم وتزدهر المدن كما حدث في بريطانيا التي تمثل فيها الطبقة العاملة الأغلبية الساحقة من السكان.

ومع أن نسبة العمال قد لا تبدو بمثل هذه الضخامة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لوجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، إلا أن نسبة كبيرة من المشتغلين بالزراعة في هاتين الدولتين يمارسونها بطرق تكاد تكون صناعية فيستخدمون الآلات في الري والصرف والبذر والحصاد ثم في العمليات اللاحقة التي تجهز المحصول للاستهلاك أو التعبئة فضلاً عن أن فنية الزراعة نفسها من تحسين للسلاطات ومقاومة للآفات.. الخ، تعتمد كلها على العلم الحديث، وهذه المقارنة ما بين بريطانيا ذات المساحة الزراعية المحدودة والولايات المتحدة السوفيتي يوضح لنا أنه في حالة بريطانيا لم يكن هناك مناص أو بديل عن التركيز الصناعي لأنه وحده – في غيبة المساحات الشاسعة – هو الذي يفي بالاحتياجات المتزايدة لإنسان الدولة العصرية، وهذا هو الحال في معظم دول أوروبا الصغيرة الأخرى «فرنسا، بلجيكا، هولندا، السويد.. الخ»، وأنه حتى في حالة وجود المساحات الزراعية الشاسعة، فإن الزراعة نفسها ارتبطت بالصناعة واعتمدت عليها، وإن الأهمية النسبية للعمال ومنزلهم في الاقتصاد القومي لا تتأثر في الحالتين، ولكن صورة الطبقة العاملة هي التي تتغير ففي حالة الدولة ذات المساحات الزراعية الشاسعة تأخذ طابعاً صناعياً حيناً وطابعاً زراعياً حيناً آخر.

ومن المهم أن نتابع التغيير الذي تعرضت له الطبقة العاملة نتيجة التطور في وسائل التصنيع وطرق الإنتاج وبقية العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان مفهوم الطبقة العاملة في الأيام الأولى للثورة الصناعية ينصب على العمال الكادحين المحرومين في الصناعات المعدنية ومناجم الفحم والمعادن، ولكن ارتفاع المستويات الاجتماعية والمادية من ناحية، وتحسين وسائل الإنتاج والتصنيع واستخدام الكهرباء، وغيرها من وسائل القوى المحركة التي لا تتطلب جهداً، وازدياد خدمات التوزيع وتعقد الإدارة من ناحية ثالثة، كل هذا أدى إلى تغيير ملحوظ في درجات كثافة الطبقة العاملة ومستوياتها، فتضاءلت التركيزات العمالية في الصناعات الثقيلة والتعدين والنسيج والفحم وازدادت في مجالات التوزيع والنقل والخدمات الإدارية والمكتبية، كما تحسنت إلى حد كبير مستويات الأداء الصناعي وارتفعت مستويات معيشة وثقافة العمال فقد أصل عمال الفحم في بريطانيا الإضراب في مارس ١٩٧٤م لأنهم لا يأخذون سوى أربعين جنيهاً في الأسبوع وكانوا من مائة سنة لا يأخذون سوى أربعين شلناً فضلاً عن أنهم يتمتعون حالياً بخدمات اجتماعية وتأمينات لم يظفروا بها من قبل، وهكذا لم تعد الطبقة العاملة، حتى في أحسن وأقسى صورها كما يصورها عمال المناجم مثلاً بالطبقة الكادحة المقهورة المنبوذة، الجاهلة، المستغلة، ولكنها حررت من كل هذه القيود والأثقال، اتسعت دائرة الطبقة العاملة فشملت مستخدمي المكاتب والعمال في مجالات التوزيع والخدمات ولم يعد فارق بين البدلة الزرقاء والياقة البيضاء، بالتعبير الأوروبي أو بين العاملين الذهنيين والعاملين اليدويين، بالتعبير الاشتراكي.

فإذا كان العمال باعتبارهم أصحاب الصناعة وأبطال الإنتاج هم أكثر من يعطي ويؤثر في الدولة العصرية وأقوى من يشكل صورة المجتمع ويمثل نواته الصلبة، فإنهم أيضاً أكثر من يأخذ ويفيد من خدمات دولة الرعاية، فالفكرة في الرعاية هي أداء الخدمات للذين لا يمكن لنظام الأجور الذي يقوم على اعتبارات اقتصادية - أن يحققها للعمال - ويتجاوز الأداء الجماعي للخدمات، مع التركيزات الجماعية للعمال، وما يستتبع هذه التركيزات من تسهيلات في أداء الخدمات العامة سواء عادت هذه التسهيلات إلى التركيزات السكنية أو سهولة التعرف على الأحوال نتيجة لوسائل الإدارة الحديثة ونظام الأجور، مما قد لا يتوفر للذين يعملون في المهن أو يشتغلون في الزراعة.

وهناك بعد مقوم آخر من مقومات الدولة العصرية يكون للعمال فيه القدر المعلي هو مقوم المؤسسات، ذلك أن العمال ينظمون هيئاتهم الخاصة - النقابات - وكثيراً ما تبلغ نسبة العضوية فيها ١٠٠% من عمال عدد من الصناعات التي حققت فيها النقابات ما يسمونه "المحل المغلق" أي توصلوا إلى الاتفاق مع أصحاب الأعمال على أن لا يعمل بمنشاتهم إلا الأعضاء في النقابة وحتى عندما لا تصل العضوية النقابية إلى هذه الدرجة، فستظل النقابات أكبر التكتلات الجماهيرية في العصر الحديث، وقد يصور ذلك أن نعلم أن عدد أعضاء النقابات في الاتحاد السوفيتي هو ٩٠ مليوناً، وأنه في الولايات المتحدة ٢٠ مليوناً وأنه في المملكة المتحدة ١٠ ملايين، ومثل هذه الأعداد لا تتأى لأي تنظيم آخر لأن أي تنظيم آخر لابد وأن يكون محدوداً بنوعية معينة مثلاً «منظمة شباب أو تنظيم نسائي أو حزب» على حين أن النقابات أصبحت تنظم الشعب العامل رجالاً ونساءً وشيوخاً وشباباً يدويين وذهنيين، ومن أجل هذا أصبحت نوعاً من البلورة للشعب العامل، وأصبحت قياداتها العليا برلماناً مهنيًا.

ولا تقتصر النقابات على أنها أكبر الهيئات حجماً، ولكنها تكتسب أهمية جديدة منبثقة من نوعيتها، فالنقابات هي التي تمثل «العمل» وهي التي تهيمن على مضي عجلة المجتمع، وتستطيع إذا أرادت أن توقف هذه العجلة وتشل مضيها، كما تستطيع أيضاً أن تستحث مضيها ودفعها قدماً إلى الأمام، وهذا ما لا يتأى لغيرها من التشكيلات والهيئات الاجتماعية أو الرياضية أو المذهبية الأخرى - وفي كثير من الدول لم تستخدم الحركة النقابية لعدد من الأسباب - قوتها بالكامل ولكنها عندما تفعل تصبح أكبر هيئة، ففي الاتحاد السوفيتي هيأت النقابات العمال لتحقيق مشروع الخمس سنوات، ووقفت وراءه، وبذلك أمكن أن ينجح المشروع وفي بريطانيا أوقفت النقابات المجتمع البورجوازي على شفا الهاوية وشلت حركته وأشعرته البرد، والظلام عندما نفذ عمال الفحم إضرابهم العام.

وهكذا تكون النقابات هي أكبر المؤسسات في الدولة التي تقوم على المؤسسات ونلمس مرة أخرى التطابق بين المقومات التي تميز الطبقة العاملة، والمقومات التي تميز الدولة العصرية.

ومع أننا لا نستطيع أن نزع أن العمال هم أبطال العلم والمعرفة كما هم أبطال الإنتاج والصناعة وأننا نسلم أن المعرفة في العصر الحديث قد ارتقت إلى مستويات فنية معقدة، فإن من المعروف أن أبواب العلم ما أن تفتح أمام العمال حتى يصبح العمال بحكم كثرتهم العددية، وأهميتهم النوعية وقيام الصناعة الحديثة على العلم والمعرفة أهم كتلة متعلمة تقبل على العلم بتشوف التدوق وحرص الاستكمال والإفادة، وتتابع ذلك مع مضي التقدم خطوة بخطوة، وتحاول أن تطبقه في عملها، ويظهر فيها بين آونة وأخرى المكتشفون والمخترعون.

من هذا الاستقصاء لمكانة العمال على خريطة الدولة العصرية نرى، أنهم بلا منازع بحكم تجاوبهم مع مقوماتها، جيش الدولة العصرية اللجب وقطب الرحى الذي تدور عليه الدولة العصرية فهم القوامون على الصناعة التي تميز الدولة العصرية وهم جمهور وشعب دولة الرعاية الذي يتلقى خدماتها، ومؤسساتهم هي أكبر المؤسسات - في دولة المؤسسات ثم هم الجنود، وإن لم يكونوا الضباط - في جيش المعرفة والثقافة والعلوم.

## الطبقة العاملة المصرية والدولة العصرية

- ١ -

### الطابع الثوري والحتمي لدور العمال في بناء الدولة العصرية

لا ريب إننا ممن العرض السابق قد أدركنا أمرين :

أولاً : أن الدولة العصرية هي حصيلة خمس ثورات حدثت في أوروبا على امتداد خمسة قرون وأسهم فيها جيش جرار من الرواد والمفكرين والفلاسفة والعلماء والزعماء، فضلاً عن فيالق العمال، وأن الرؤية التي رفعها التاجر وهو يختم القرون الوسطى قد انتهت إلى عالم الطبيعة والذرة وهو يبدأ عهد التكنولوجيا المعاصرة بينما يقف حماة الحرية والعدالة والحقوق الإنسانية والنقابات العمالية والمؤسسات الجماهيرية لجعل ثمار هذا التقدم لحساب الشعب، وليس على حسابه بأن تكون الدولة العصرية دولة خدمة ورعاية وليست دولة قمع وكبت.

ثانياً : أن للطبقة العاملة بالذات وضعاً مميزاً على خريطة الدولة العصرية باعتبارها – من الناحية النوعية – القوام على الصناعة التي هي أبرز رموز وخصائص الدولة العصرية وأنها من الناحية العددية – أكبر كتلة متماسكة تنتظم في هيئات – هي النقابات التي تكون عادة أكبر المؤسسات في الدولة العصرية حتى وإن لم تدرك هذه الهيئات قوتها الحقيقية أو تستخدمها بالكامل.

وهذه الحقائق تعرض لنا – في مجموعها – صورة معقدة لها تفاعلاتها وتداخلاتها وأعماقها وأبعادها مما يفرض علينا أن لا نأخذ الدولة العصرية مأخذاً سهلاً أو هيناً أو نعني بظواهرها وسطوحها دون سبر أعماقها وتفاعلاتها.

وبالمثل فإننا إذ أردنا أن نبني دولة عصرية في مصر فإن علينا أن ندرس أولاً مدى تحقيق هذه الثورات وأن نتقصى مكان الطبقة العاملة فيها.

فما هي الصورة التي يعرضها لنا الواقع المصري ؟

من الواضح أن سير التطور في الشرق بصفة عامة، ومصر ضمناً قد اختلف عن سيره في الغرب، فلم تقم ثورات مثيلة للثورات الخمس التي قامت في أوروبا وكان آخر عهده بالثورات من ألف عام عندما قام الإسلام بثورته العظيمة التي خلقت الشرق خلقاً جديداً وكانت من القوة بحيث كفلت له التقدم طوال سبعة قرون ولكن عوامل التحلل التي طغت على الشرق جعلته يخسر ما أكسبه الإسلام حتى دخل عليه الاستعمار الأوربي عقر داره وأيقظه يقظة مفجعة على هدير مدافع نابليون بونابرت.

وتلت الحملة الفرنسية ويقظة الشرق من سباته الطويل فترة الانتقال المروعة التي لما تنقشع أو تنتهي تماماً، لأنها لم تفهم على حقيقتها، وبالتالي لم تعالج المعالجة السليمة كما لم تكن التطورات السياسية مواتية، فقد ظهر محمد علي وكان أجنبيًا وعسكريًا وغشومًا فلم يكن هناك أي احتمال ليصبح مثل الإمبراطور «ميجي» الذي أدخل اليابان العصر الحديث وكانت أبعد من مصر عنه، على العكس فقد كان محمد علي هو الذي وأد المقاومة الشعبية التي ثارت على الفرنسيين ومكنته من الحكم وكانت تمثل بداية شعبية أصيلة صادقة ولو أفسح

لها في الأمد لتطورات التطور السليم المنشود، وداعب فكر إبراهيم باشا الذي نشأ وترعرع في مصر والذي حاز انتصاراته العظيمة بفضل شجاعة الجندي المصري «الفلاح» فكرة إقامة إمبراطورية عربية، ولكن العناصر التركية والعسكرية في شخصية إبراهيم كانت أقوى وأعمق من العناصر العربية والمدنية، فمضت هذه الخاطرة بالسرعة التي جاءت بها ثم جاء إسماعيل باشا، وكان يمكن أن يكون مثل بطرس الأكبر ولكنه كان سطحياً فلم يأخذ من أوروبا سوى الظواهر البراقة، ثم كانت الثورة العربية التي أجهزتها الخيانة والجيش البريطاني والتي كانت تشبه إلى حد ما حركة الديسمبرين «في روسيا»، وظهرت البورجوازية المصرية، صورة مهزوزة من الليبرالية الأوروبية حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو.

خلال هذه المرحلة الطويلة مرحلة الانتقال والتخبط لم يستطع الشرق أن يهتدي إلى البداية، مجرد البداية السليمة التي يبدأ منها ليصل إلى الحل المطلوب، كان هناك عدد من الأسباب أبرزها الانفصال الحاد بين الحكام والشعب انفصلاً يصل إلى حد التناقص واللامبالاة - ويأخذ - في أفضل حالاته صورة قدرة الحاكم على العمل بمفرده ودون مشاركة أو مشورة لما يرى أنه الخير والإصلاح.

ومنذ عهد محمد علي حتى ارتفعت صيحة الشعب المعلم، الشعب القائد، سيادة الشعب، ونحن لا نجد في حكام مصر تجاوباً حقيقياً مع شعبهم البائس وقد لا نجد في بعضهم شعرة واحدة تؤمن بالشعب أو ترق له وربما كان الوحيد في الأسرة التي وليت أمور مصر من محمد علي حتى ثورة ٢٣ يوليو - ولعل الوحيد الذي نجد فيه مثل هذه الشعرة هو ويا للعجب سعيد باشا - السمين الطيب الذي ملك الفلاحين الأرض ورقى الضباط الفلاحين إلى المناصب العالية، وتحدث عن الشعب المستعبد للفراعين والرومان والمماليك حديثاً جعل عرابي يراه رائداً للقومية المصرية.

إلى جانب هذا الانفصال بين الحاكم والمحكومين وعدم استشعار الحكام مسئوليتهم القومية النبيلة وما أوقعه هذا الانفصال من قهر وعسف وتنكيل بالشعب وإقصاء له عن المشاركة أو العمل واصطناع العناصر الأجنبية لتقوم بذلك وما أستتبعه من إهمال وتجاهل للصناعة وللرعاية سواء كانت إشاعة للتعليم أو عناية بالصحة، وكان هناك انفصال أشد وقعاً وأعظم خطراً، ولم يكن المصلحون - رغم مشاعرهم الطيبة - بأكثر توفيقاً في علاجه مما كان الحكام، ذلك هو الانفصال بين الماضي الذي يمثل الجذر النفسي العميق للشعب والحاضر الذي يعيشه الشعب، كان الماضي ينبت عن الحاضر وكان الحاضر ممثلاً في الحضارة الأوروبية الوافدة - غريباً عن نفسية الشعب، وتمزق المجتمع المصري في هذا الانفصال ولم يوفق الثوري العظيم جمال الدين الأفغاني في الوصل ما بين الماضي والحاضر وصلاً وثيقاً أميناً ولا المفكر النظري لطفي السيد في تقديم الحضارة الأوروبية بحيث يمكن للشعب أن يتذوقها دون أن يجد مذاقها غريباً عليه، كان الأول يريد الرجوع إلى الماضي، ويرى أن هذا الرجوع هو الذي يحقق للمسلمين في القرن التاسع عشر ما حققه لهم القرن التاسع من قوة ومجد ناسياً العناصر الجديدة للعصر والإضافات الحديثة للتطور، وكان الثاني يريد أن يؤمن الشعب بحضارة العصر دون ملاحظة للجذور العميقة التي تمسك هذا الإيمان وتبقيه، ونتيجة لهذا الإخفاق أخذ التقطب يزداد حدة مع تفاقم المشكلة والمعالجة التعصبية التي نجدها عادة في الاتباع، وأخذ المجتمع يتخبط في هذه الدوامة، يتقدم خطوة ليتراجع خطوتين، ويستقيم مرة لينحرف مرتين، وتظهر خلال ذلك كل صور الضلالات والسطحيات والإدعاءات والتفاهات والطفيليات والانتهازيات، وأسهمت الفنون والآداب - وبوجه خاص السينما والمسرح والأغنية - بدور هدام ساعد على تمييع شخصية الجيل المعاصر وأوهن مقاومتها وأهملت خلال هذا

كله الصناعة والتجارة ولم ينميا إلا نمواً عشوائياً وبالطريقة الرأسمالية والفردية بما فيها من حسنات معدودة، وسيئات عديدة، كما لم تؤد الدولة الخدمات العامة من تعليم ورعاية وصحة.. الخ، إلا أداءً سطحيًا وجزئيًا، وليس أدل على هذا من أن الأمية لما تعالج أبدا معالجة جذرية ثورية صادقة وظلت قابضة على الشعب في سجن الجهالة والظلام والخرافة.

كما لم تقم خلال هذه الفترة كلها حركة عمالية أو اشتراكية أو شعبية رشيدة تستثير خيال الطبقة العاملة وتدفعها للعمل وتوجه الطبقة الحاكمة لأن تتغير من سياساتها، وأن ظهرت محاولات سريعة لم يكتب لها التوفيق أو البقاء، وهو ما يعود بالدرجة الأولى إلى عدم وصول الطبقة العاملة إلى القوة والنفوذ والوعي بدورها وإهمال الطبقات المثقفة لواجبها أو عجزها عن الوصول إلى الأيدلوجية المناسبة.

وأغلب الظن أن سيسأل الكثيرون، وما علاقة هذا التقصي التاريخي والسياسي بدور العمال في بناء الدولة العصرية؟

وأن يسأل هذا السؤال من يقرأ هذا الحديث - وهو أمر محتمل جدًا - يدل على أننا نسينا مضمون الفصل الأول قبل أن ننتهي من الفصل الثاني، وأغفلنا ما أورده هذا البحث من تحذير متكرر من خطورة أخذ الموضوع مأخذاً سهلاً وسطحيًا وهو أمر يثير الغيظ ولكنه يحدث، فليس من اليسير أن نقضي في سطور على ما عمقته الأوضاع في دهور، وعلى كل كاتب يعالج المشكلة الاجتماعية أن يتسلح بالصبر الطويل، والفهم العميق.

لهذا نقول إننا ما دمنا نعالج دور العمال في بناء الدولة العصرية فلا بد من إيراد هذا العرض لتطور المجتمع المصري.

أن لكل من كلمة «الدولة» و «العصرية» و «العمال» مضموناً كبيراً ضخماً، ويجب أن لا نظلمه حتى لو كنا نكتب بأسلوب التلغراف وحتى عندما نتحدث إلى أقل الفئات فهماً، لأنها يمكن أن تميز بين الحق والباطل عندما يعرض عليها بالتفصيل، ولأنها عادة مستعدة للمعانة وبذل الجهد للتفهم عندما تلمس الجدية والإخلاص.

ولو كان الحديث عن دور العمال في ناحية جزئية كالخطة أو الإنتاج لكان من الممكن أن يكون الحديث أكثر فنية وتحديداً.

ولكن الحديث هو بناء الدولة العصرية، وما أضخم الدولة العصرية، وما أعقدها، وما أصعب بنائها على هدى وبصيرة.

وقد أصلنا في الفصل الأول ظهور الدولة العصرية في أوروبا والثورات التي أسهمت في صنعا وعالجنا علاقة هذه الثورات بالعمال - على وجه التعيين، ورأينا كيف أن ثورات التاجر والبورجوازي والرأسمالي حققت الجانب الصناعي والاقتصادي للدولة العصرية ثم جاءت الثورة الشعبية بروافدها الثلاث «الحركة النقابية، حركة الإصلاح الاجتماعي، الحركة الاشتراكية» فاستكملت لها الجانب الإنساني وحققت العدالة التي تجاهلتها الثورات السابقة وفي استعراضنا للوضع المصري رأينا كيف أن محاولات التطوير العديدة تعثرت لأن الذين قاموا بهذه المحاولات كانوا أساساً حاكمين لا يتجاوزون مع الشعب فأساءوا التصرف كأن أخذوا بالظواهر دون الحقائق واستعانوا بالأجانب دون المصريين وفتحوا الباب أمام الاستعمار، ولأن الكتاب والمفكرين عجزوا عن إيجاد الجسر الأيدلوجي الذي يعبر عليه الشعب من ماضيه إلى مستقبله دون الوقوع في هوة الضياع والتميع، كما رأينا كيف حالت الحوائل دون ظهور ثورة شعبية بروافد كالحركة النقابية أو الحركة الاشتراكية.

ومن الملحوظ أيضا أن هذه المحاولات جميعاً لم تأخذ الطابع الثوري، وقد كانت الشخصية الوحيدة الثورية حقاً - جمال الدين الأفغاني - غريبة على هذه البلاد وقد أخرج منها بمجرد تولى الخديوي توفيق عندما تفتحت بذور الروح الثورية التي غرسها ولم يحسن اتباعه رعايتها فذبلت وفشلت.

وحصيلة هذا أن أية محاولة ناجحة لبناء دولة عصرية لا بد أن يتوفر لها ثلاث شروط :

أولاً : أن يتقلد زمامها «العمال» باعتبارهم أصدق فئات الشعب جماهيرية، وأن مؤسساتهم - النقابات - هي أكبر المؤسسات العامة، وأنهم القوامون على الصناعة - أبرز رموز الدولة العصرية خاصة وأن الفئات الأخرى التي تقلدت زمام الحكم لم تثبت كفاية أو شعبية.

ثانياً : أن تتوصل إلى وضع صيغة عربية تتفق في قيمها مع جذور الحضارة المصرية والقيم الإسلامية وتتفق في أهدافها مع أهداف العصر ومنطقه، أي العدالة الاقتصادية والديموقراطية الأساسية وأن تكون المهمة الأساسية للدولة هي الخدمة والرعاية.

ثالثاً : أن تنهج هذه المحاولة أسلوباً ثورياً لا حباً في الثورات وانسياقا مع الشعارات، ولكن لأن المنطق الثوري - وليس منطق المعالجة العادية - هو وحده الذي يمكن أن يسعفنا في المأزق الذي نحن فيه الآن لأنه - وحده - هو الذي يحقق :

( أ ) الحسم الذي لا بد منه بعد أن وصل التعقد والتناقض والتشابك نتيجة للتخبطات الماضية إلى درجة لا يرجى معها الحل ولكن البتر.

(ب) الانطلاق بسرعة وصرامة لا يسمح بها السياق العادي في حين أن هذه السرعة أصبحت ضرورية بعد تخلفنا الشنيع وإهدارنا للوقت الثمين.

(ح) إذابة الاختلافات، وصرها في بوتقة واحدة.

وعدم توافر أي شرط من هذه الشروط الثلاثة معناه الفشل والتخبط من جديد، فإذا قام بالمحاولة الفلاحون مثلاً وهم من صميم الشعب فأنهم لن يحققوا الثورة الصناعية المطلوبة للدولة العصرية والتي هي أساس حياة العصر فضلاً عن أنهم ليسوا من الوعي التقدمي بالدرجة التي يمكنهم من إساعة وفهم الدولة العصرية، وإذا قام بها المثقفون أو الجيش أو الحكام فإنها لن تكون شعبية تماماً حتى وأن كان لديهم قوة العلم أو قوة الجيش.

العمال وحدهم أكثر تقدمية من الفلاحين، وأكثر شعبية من المثقفين، وهذا الوضع الاستراتيجي الهام هو الذي يجعلهم الدعاة الطبيعيين للدولة العصرية في المجتمع المصري، وليس أدل على هذا من أن الفلاحين عجزوا بالفعل وبحكم وضعهم عن القيام بعمل ثوري وأن الفئات الأخرى التي استطاعت القيام بالثورة عن سنة ١٩١٩م حتى الآن لم تكن موفقة لأن نسبة شعبيتها إلى درجه تقدميتها لم تكن متكافئة، أي أنها لم تكن شعبية بالدرجة الكافية.

ولو قام بها العمال دون أسلوب ثوري لابتلعته دوامة الاختلافات وأجهضها المصالح المكتسبة والحقوق المدعاة وتسلل إليها المساومون والمتآمرون وأفسدوا عليها أمرها.

ولو قام بها العمال بأسلوب ثوري ولكن دون اهتداء إلى الصيغة السليمة، فإنها ستكون نوعاً من الانقلاب الجماهيري والعمل الاجتهادي دون وضوح ونظرية تحكم التصرفات وتحدد الأهداف وستظل تتخبط بين التناقضات حتى تستنفد دفعتها الثورية وتصبح مجرد نظام للحكم.

ولو كانت هذه الصيغة هي الماركسية اللينينية لما تجاوب معها الشعب ولا نفص عنها إن لم يحاربها.  
ولو كانت الصيغة هي الإسلامية - الوهابية لما تجاوبت مع روح العصر أو استشرفت أهدافه، ولتخلفت عنه.

وهكذا نرى أن بناء الدولة العصرية على هدى وبصيرة هو الدور المدخر بالذات للعمال بالذات، بمعنى أن العمال لا يستطيعون إلا أن يقدموا بهذا الدور وأن هذا الدور لا يمكن أن يقوموا به إلا العمال.  
فهو دور تاريخي له طابعه الحتمي كما يقولون.  
وأي صدوف عنه من ناحية العمال سيكون سلبية وعجزاً، بل وخيانة منهم.

وأي قيام به من غير العمال سيكون تحايلاً وتشويهاً لن يحل المشكلة أبداً، إنما سيضيف خطأً جديداً ستدفع ثمنه الأجيال : الأجيال المعاصرة، والأجيال اللاحقة حسب جسامته هذا الخطأ كما حدث عندما دفعت الأجيال ثمن الدولة العصرية المدعاة التي حاولها إسماعيل باشا، وكما حدث عندما أضعنا عشرين عاماً دون أن نحدد موقفنا الأيدلوجي تماماً، وفي النهاية وبعد تحمل هذه الخسائر الجسيمة سنضطر إلى تصحيح الخطأ والعودة إلى الأصل لأنه هو وحده الذي تستقيم عليه الأمور.

أن الفكر البورجوازي قد استطاع أن يغلف المجتمع المصري بغشاوة سميكة غطت على بصر الطبقة العاملة وجعلتها تبخس نفسها حقها وقدرها ودورها ومكنت البورجوازية من أن تستخدمها في تدوير عجلة المجتمع كثور معصوب العينين لا يرى العالم، ولا يرى نفسه، ولكن عندما ترتفع هذه الغشاوة فسيعرف العملاق نفسه، وقدره ودوره، وعندئذ فلن يهدم الهيكل قائلاً على وعلى أعدائي ولكنه سيظهره من الانتهازية والوصولية وسيرفع قواعده على أسس من الإيمان، والعلم والعمل.

- ٢ -

### **إضافة الطبقة العاملة المصرية إلى الدولة العصرية**

حتى الآن أقتصر حديثنا عن الدولة العصرية على النموذج الأوربي لها باعتبارها النموذج الوحيد القائم الآن الذي يتسم بالأصالة، ولكن هذا لا يعني أنه النموذج الأمثل، أو انه يخلو من السوءات أو النقااض، أو أن علينا أن نقبله كما هو، فالحقيقة أن التطورات التكنولوجية والاجتماعية الأخيرة كشفت عن مأخذ عديدة وأساسية في صميم الأسس التي تقوم عليها الدولة الأوروبية الحديثة أثارت الشك في هذه الأسس، وأفقدت المجتمعات الأوروبية السلام الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي والسياسي ثم انتقلت عدواها إلى البيئة الطبيعية فلوثت البحار والأنهار والهواء والسماء والزرع والضرع بحيث أصبحت قضية استنفاد البيئة من أدران الصناعة والتكنولوجية هي قضية الساعة.

ومع إننا نعتزف أن أي دولة من دول العالم لا نستطيع اليوم أن تتأى بنفسها، وأن تتعزل عن عالم الدول الأخرى أو تتجاهل ما يجرى فيها من خير أو شر، لأن الجبال والبحار لم تعد حدوداً ولأن الجنود والجيوش يمكن أن تنزل من السماء ولأن الدعايات تنتقل عبر الأثير. وأن أي دولة حتى لو استطاعت أن تعزل نفسها فلن تستطيع أن وقف غيرها، ولن تستطيع أن توقف الأرض عن الدوران والتطور، ومن باب أولى أن تعود بها إلى الورا.



نقول إن هذا كله وإن أرغم كل دولة على أن تعني بتطور بقية الدول وأن تلحق بركب التقدم وتسير معه، إلا أنه لا يفرض عليها التزاماً من حرف واحد، ولا هو يجبرها على مجرد التقبل والتسليم، إنه يفسح لها المجال لتقدم إضافتها الخاصة التي تسهم في تشكيل الإطار العام أو توجيهه أو تنقيحه.

وإلى جانب هذا فإن الإطار العام للتطور لا يعني بالكثير من الفروق الجزئية التي قد توجد حتى بين الأخوة الأشقاء، وأجدد بها أن توجد بين الدول والشعوب، وستظل اللغات والأديان والجذور الحضارة القديمة نوعاً من الحدود حتى عندما تزول الحدود الجغرافية وستحفظ لكل شعب سمته الخاصة وطابعه المميز، ويمكن اعتباره عامل إثراء لا عامل إفقار.

وهكذا نرى أن أبرز مقومات الدولة العصرية التي أشرنا إليها في الفصول السابقة كالصناعة والشعبية والعلم.. الخ، ستظل موجودة، إلا أن صورة ومدى هذه المقومات ستختلف في النموذج المصري للدولة العصرية عما هي عليه في النموذج الأوروبي بفضل ما ستقدمه الإضافة المصرية عن استكشاف لوجوه النقص ومحاولة للعلاج والاستكمال.

وتتجلى الإضافة المصرية أساساً في مجالين :

المجال الأول : تخليص الصناعة من قبضة الاستغلال الرأسمالي وقيود التحكم الاشتراكي وإطلاق طاقاتها من زاوية هي أنها أداة للتطوير الاجتماعي والخدمة العامة والإبداع الفردي والجماعي.

ذلك أن الصناعة التي هي أبرز مقومات الدولة العصرية خضعت في أوروبا لأيدلوجيات جعلتها أداة استغلال، إن الصناعة بطبيعتها عملية خلق وإبداع وتشكيل وتركيز وتنسيق للنشاط اليدوي والذهني وتفجير للطاقات والقدرات الإنسانية في مواجهة التحديات، ومن ثم فإن لها أخلاقياتها البطولية الخاصة.

ولكنها تفقد كل هذه الصفات عندما نخضع للرأسمالية إذ نحولها من صناعة إلى تجارة – ومن إبداع إلى استثمار – وبذلك لا تنظر إلى العمال – وهم أصحابها وأبطالها الحقيقيون – إلا باعتبارهم أيد عاملة أو عنصر من عناصر التكلفة، وبذلك تحرمهم حقهم المادي والأدبي ودورهم الإبداعي في الصناعة.

صحيح أن الثورة الاشتراكية قضت على هذا النفوذ الوبيل للرأسمالية ولكنها أحلت محله هيمنة الدولة الشمولية المستبدة وقضى الاستبداد الاشتراكي – كما قضى الاستغلال من قبل – على الحق المادي والأدبي للعمال، ودورهم الإبداعي في الصناعة بحيث يلتقي في النهاية الاستبداد مع الاستغلال.

أن العامل والمهندس بناءان يجهدان أنفسهما لبناء المجتمع ولإقامة صرحه طبقاً للأصول الفنية، ولكن عندما يظهر المقاول ويكون له اليد العليا فإن الأمر يختلف، لأن المقاول لا يقدم إضافة منشئة ولا يتطلب إبداعاً، وإنما هو يريد الربح والكسب وهو يتوصل إليه على حساب الأصول الفنية والطبقة العاملة، وليس طبقاً أو تبعاً لها.

وفي الشمولية لا يجد العامل والمهندس أمامهما المقاول، ولكنهما يجدان الروتين الذي تجرى عليه الدولة الشمولية والتي يغلب أن يصيب العمل بالبيروقراطية أو التحكم أو الفساد خاصة في غيبة حرية الفكر وهي ظاهرة ليست فحسب من الظواهر الملازمة للدولة الشمولية، بل هي كذلك جزء لا يتجزأ من الفلسفة الاشتراكية التي تقوم على ديكتاتورية البلوريتاريا، فمن المفهوم بالطبع أن أمر البلوريتاريا في الدولة الاشتراكية هو إلى

حزبها، وأن أمر الحزب إلى قادته، ومن هنا فإن ديكتاتورية البلوريتاريا هي بحكم الطبيعة التنظيمية ديكتاتورية القيادة.

وليس هناك محيص، فمادامت ديكتاتورية، وما دام هناك تنظيم تصاعدي وهرمي محكم فهي في النهاية وطبقا للتنظيم التصاعدي، ديكتاتورية القمة.

وترفض الإضافة المصرية الأيديولوجية الرأسمالية التي تفتقد العدالة وتسمح بالاستغلال، كما لا تتقبل الأيديولوجية الشمولية التي تفتقد الحرية وتسمح بالاستبداد وهي تتوصل إلى صيغة جديدة تكون ركيزتاها هما :  
الأول : حرية الفكر باعتبارها الوسيلة التي يعبر بها الشعب عن إرادته والأداة التي يستكشف بها الأخطاء ويفترض أن تكون هذه الحرية حرية حقيقية، لا بمعنى أبعاد كل رقابة ولكن بمعنى إعطاء كل فرد الحق في إصدار الصحف أو طبع الكتب وترك الحكم في هذا إلى استحسان أو استهجان الشعب وإلى قانون العقوبات عندما تستغل هذه الحرية في مآرب خاصة ونشاط مريب.

والثانية : التوصل إلى صيغة تستبعد الملكية الفردية لوسائل الإنتاج الأساسية دون الوقوع في شرك البيروقراطية والتحكم ويكون هذا بجعل إدارة الصناعة أو على الأقل الرقابة عليها أن لم يكن الإدارة في أيدي المنتجين الحقيقيين – العمال – مع تعزيز نظم الحكم المحلي والربط ما بين الإدارة الصناعية والإدارة المحلية وستجد الإضافة المصرية طلبتها في نقطة ما بين الإدارة الذاتية للصناعة وبين الإدارة المحلية.

ومن المهم جداً أن نقول أن الإضافة المصرية وأن كانت تستفيد إلى آخر درجة من كل التجارب الاشتراكية والاجتماعية ومن كل الدعوات والنظريات والمذاهب التي قامت في أوروبا، وتدرسها بكل عناية، فإنها لا تنقل هذه النظم، فالإفادة من التراث العالمي للثقافة والفكر شيء والالتزام بالنظريات المغلقة شيء آخر، التراث العالمي ملك للعالم كله وقد أسهمت فيه مصر القديمة والعرب والعلماء المسلمون وغيرهم من كل بلاد العالم فضلاً عن أن الثقافة والمعرفة موضوعية بطبيعتها، أما النظريات المغلقة فإن لها طابعها الذاتي وملابساتها البيئية والزمنية الخاصة التي قد لا تكون أفضل الملابس كما يغلب أن لا تتكرر بالضبط في الواقع المصري، بالإضافة إلى أن هذه النظريات عادة ما تكون لها منظمات قوية تتطلب الانتماء وتمسك بالصورة الخاصة والمعينة للنظرية.

والمجال الثاني : للإضافة المصرية هو مجال القيم والمعنويات التي تجد أعظم بلورة لها في الأديان السماوية، وبوجه خاص في الإسلام جماع هذه الأديان وختامها.

والنموذج الأوروبي للدولة العصرية نموذج مادي بحث لأن أوروبا بطبيعتها وثنية إنسانية، وقد يصور ذلك أصدق تصوير تمثيل الميثولوجيا اليونانية لها وتكون فيه أوروبا غانية لعوب يحملها ثور أهوج يذهب بها كل مذهب ويعريد ما شاء له، ولها الجموح وهو تمثيل ينطبق عليها حتى الآن، ومن أول خيط في الفجر الأوروبي : حضارة اليونان حتى الفترة المعاصرة لا نجد عناية أو احتفال بفكرة الدين أو القيم التي تسمو فوق عبث الطبيعة البشرية أو تحايل الأفراد، ففي حضارة اليونان لا تجد هذا حتى في كتابات أفلاطون «الإلهي» كما سموه، دع عنك أرسطو العملي أو ديمقراطيس المادي، وفي ظهر التاريخ الأوروبي رفعت روما لواء الوثنية إلى سماوات لم تبلغها أبداً في إي مجتمع آخر بحيث طبعت المجتمع الأوروبي بطابع لم تتخلص منه، وفي عصر التاريخ الأوروبي استهدفت حركة الأحياء والريناسانس بعث الحضارة اليونانية والرومانية بفنونها وآدابها

ووحشيتها واستعمارها حتى جاءت الثورة الصناعية والثورة التكنولوجية فأحالت مرحلة «الغروب» شرقاً بما أوجدته من شمس وإضاءة صناعية.

ولم يكن مصادفة أن تتفق الرأسمالية والاشتراكية على اختلافهما في كل شيء في ناحية معينة إنهما معا ماديتان، فقد صرحت الاشتراكية بعداوتها للأديان واحتفظت الرأسمالية بقشرة رقيقة من المسيحية كنوع من الكاموفلاج والتعمية تغطي تحته عهرا وفجورها، والاشتراكية والرأسمالية يصدران في هذا عن روح أوروبية وثنية أصيلة.

وقد يسأل سائل كيف هذا وللمسيحية عرش عريق في روما وهيئات ومنظمات وكنائس وأحزاب ونقابات.

الحقيقة أن فهم أوروبا للمسيحية فهم سطحي ليس فيه من المسيحية إلا الاسم.

وقد قال المستشرق «دوزي» عن نصارى العرب أنهم لم يأخذوا من المسيحية إلا الخمر ! وهو ما يمكن أن ينطبق على أوروبا، وقد كان تحريم الخمر فيما روى الكاتب جورج سافا السبب الذي جعل العاهل الروسي «فلاديمير» يرفض الإسلام ديناً له ولروسيا ويفضل عليه المسيحية !

وإذا كانت البابوية نفسها وهي قلب المسيحية - قد تأثرت حتى النخاع بالنظم والآداب والأوضاع الرومانية أكثر مما تأثرت بآداب ومبادئ نبي الناصرة، فهل نتوقع من الأوروبي العادي أن يكون أكثر حصانة وأقل تأثراً ! والمسيحية لدى أوروبا هي عقيدة الإله الإنسان وهي صورة من صور وثنيها القديمة تجعل المسيح نسخة أخرى من «الإسكندر» أو «قيصر» المؤلهين.

فإذا كان في تصور المسيح تعقيد ثيولوجي غامض فلن يكون أكثر مما أضفته الميثولوجيا اليونانية على «هرقل» أو «أشيل» أو غيرهما ممن كانوا ثمرة تزواج إلهه ببشر واعتبروا إلهه أو أنصاف إلهه، وقد نجد في «بروميثيوس» تصويراً مماثلاً لتصور المسيح كاله مخلص.

وكل ما نسمع عنه من هيئات تحمل اسم المسيحية في أوروبا فإنها لن تعدو أحد أمرين أما قشرة للزينة والتستر أو مصالح مكتسبة وهيئات منظمة تعمل بحكم تنظيمها - وليس بحكم إيمانها - للمسيحية كمورد رزق أو مصدر مجد، وليس أدل على فقد الروح المسيحية في أوروبا من هيمنة الاستمتاع والامتلاك على الأفراد والقسوة والاستئثار على الحكومات والهيئات فيها، وما انتهى إليه هذا وذلك من فقد السلام الاجتماعي وزيادة التوتر والمشغوليات التي ملأت نهاره وزحمت ليله واستحوذت عليه قلباً وقلباً وبالتعبير المسيحي، فإن الفرد الأوروبي فقد نفسه فلم يمد يجديه امتلاك أي شيء آخر فالمجتمع الأوروبي مفلس إفاًساً نفسياً وروحياً قدر ما هو ثرى مادياً واقتصادياً، وقد استعبدت الحضارة الأوروبية الناس وجعلتهم رقيقاً أبيض وأصبح الفرد الأوروبي عبداً من نوع جديد، عبد الترف، ومع أنه يختلف في كل شيء عن العبد القديم، عبد القشف فإنه يتفق معه في الشيء الوحيد الهام إنه لا يملك روحه لا يستطيع التحرر من المؤثرات والقوى الخارجية التي تملكه وتهيمن عليه وتستبد به.

ولا ريب أن هذه الصورة للماضي والحاضر الأوروبي - على ما تضمنه من بريق وإغراء تختلف كل الاختلاف عن صورة المجتمع المصري الذي قام من أقدم عصوره على الدين وارتبطت العلوم والفنون والتشريع والسياسة فيه بالدين - وتوصل منذ خمسة آلاف سنة إلى فكرة الخلود والحساب والعقاب فأوجد الضمير ثم جاء الإسلام فقدم أفضل تصور يمكن أن يدور عليه الاعتقاد، وأفضل التزام يترابط به المجتمع

بالإضافة إلى أن الإسلام بحكم اللغة والتشريع والأدب والتراث الحضاري لأكثر من ألف سنة أصبح أبرز مقومات الأمة المصرية.

فهل يعقل أن يصطنع هذا المجتمع عقيدة تعارض الإسلام أو أخرى تستغل الإسلام.

وأن تكون الاشتراكية معارضة للإسلام والرأسمالية مستغلة لها قضية لا مجال للمحاكاة فيها، فقد فصلت فيها أقوال ماركس وإنجاز ولينين، وأفعال وسياسيات الرأسماليين في كل الأرجاء.

وليس من الضروري أن الرأسمالية والاشتراكية معارضة أو مستغلة للإسلام إذ يكفي فحسب أن تكون متجاهلة لكي تصبح غير صالحة كمذهب للمجتمع المصري، إذ يفترض أن يقوم المذهب على ما يؤمن به الشعب، وأن يستلهم عقيدة الشعب.

وفي التحليل الأخير للمذهبية والأيدولوجية التي تسيطر على الدولة العصرية الأوروبية نجد :

( أ ) استغلال الرأسمالية والاشتراكية للصناعة، الأولى عن طريق استغلال المنتجين «أي العمال»، والثانية عن طريق الاستبداد بهم والهيمنة عليهم.

(ب) فقد العدالة في الرأسمالية والحرية في الاشتراكية.

(ح) غربة الاشتراكية والرأسمالية معاً عن المجتمع المصري بحكم نشأتها فعلياً وتأصيلها نظرياً في تربة أوروبية غربية.

(د) ارتباط كل منهما بملايسات عفي عليها الزمن ومركبات تأتت من بنيانها النظري يتمسك بها ويدافع عنها المتعصبون والمستفيدون والهيئات الخاصة بهما.

(هـ) المنطلق المادي الواحد للاشتراكية والرأسمالية ونظرتها إلى المجتمعات الإنسانية كما لو كان كل مجتمع يمر بالظروف نفسها والمراحل الاقتصادية نفسها وتصاغ وتسبك في قالب واحد.

(و) إطراح الرأسمالية والاشتراكية للقيم المعنوية ومن ثم عداوتها لأبرز وأقوى بلورة للقيم وهي الأديان.

هذه كلها مبررات تحول دون أن تكون الرأسمالية أو الاشتراكية مذهباً صالحاً للمجتمع المصري.

وفي مقابل مبررات عدم الصلاحية هذه نجد :

( أ ) المجتمع المصري كان مهد الأديان وليست هذه صدفة، ولكنها ترجمة لبيئة خاصة.

(ب) كان الدين ابتداءً من مصر القديمة حتى الاحتلال البريطاني هو محور المجتمع وأصل التشريع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهو ملهم الفنان والأديب.

(ح) ارتبطت مصر قلباً وقالباً بالإسلام بحكم التراث واللغة والتاريخ بحيث أصبح أبرز مقوم من مقومات الشخصية.

(د) أن الإسلام بحكم كونه آخر الديانات، وأنه يجمع فضائلها الرئيسية ويغفل خصوصاتها البيئية، وأنه عقيدة ونظام متكاملان يجعلان العدل طابعهما الأساسي، وهو أفضل مذهب أمام المجتمع الحديث

(هـ) أن الإسلام هو أقوى العوامل التي تجمع بين هذه البلاد وبين جاراتها العربية ويكون منها جميعاً وطن واحد يؤمن بعقيدة واحدة.

**ولكن هذه الموجبات القوية تفقد لزومها وفعاليتها وتنقلب إلى أضداداً إذا لم نصلح إصلاحاً جذرياً وثورياً فهمنا الإسلام.**

والحق أن تشويه الإسلام والفهم المريض له وصل إلى درجة كادت تدفع بالمصلحين إلى اليأس ونفض اليدين منه واعتبار محاولات الإصلاح خاسرة.

فالإسلام باعتباره عقيدة دينية ونظاماً اجتماعياً أنزل للناس كافة على ممر العصور كان لابد أن يلحظ اعتبارين هامين : الأول : البعد الزمني والثاني البعد البيئي، وأي عرض سليم للإسلام، لابد وأن يتوفر له :

( أ ) فهم النصوص الإسلامية أي القرآن والثابت الصحيح من الحديث النبوي فهما سليماً ومتكاملاً.

(ب) وضع هذه النصوص في مضمون البعد الزمني.

(ح) وضع هذه النصوص في مضمون البعد البيئي.

وعندما ظهر الإسلام كانت هذه الصورة قائمة على أفضلها في عهد النبي ﷺ ، فالقرآن لم ينزل مرة واحدة ولكنه استمر قرابة عشرين عاماً بل إن معظم سورة لم تنزل كاملة، وإنما أنزلت آياتها على مراحل، أي أن البعد الزمني كان ملحوظاً إلى آخر درجة، كما كان البعد البيئي ملحوظاً أيضاً، فالآيات المكية تختلف عن الآيات المدنية، وليس هناك أدق في ملاحظة البعدين الزمني والبيئي والتجاوب معهما من هذا فليست عشرين سنة بالمدة الطويلة ولا البعد ما بين مكة والمدينة بالبعد السحيق ومع هذا فقد لحظ الإسلام هذا وذلك.

وعندما ختم الدين وقبض الرسول ﷺ أصبح على العلماء أن يحققوا التجاوب ما بين الإسلام والمجتمع ببعديه الزمني والبيئي وهذا ما فعلوه ردحاً من الدهر في صدر الإسلام ففتح باب الاجتهاد على مصراعيه وازدهرت حرية الفكر والتفكير والإفتاء بما ينتهي إليه علم كل مفت واجتهاده ولم تنج من هذه الحرية فكرة الألوهية وهي صلب العقيدة وقدس الأقداس في كل دين، فأوجد الفقهاء علماً جديداً هو علم الكلام واقتبسوا من فلسفة اليونان والفرس والمسيحيين.. الخ، ما يدفعون به الشُّبه – أو ما يتفق مع عقلية المسلمين الجدد – رغم غربة هذا الأسلوب على الإسلام بل وعدم حاجة العقيدة الإسلامية إليه لأن ميزتها الرئيسية هي في بساطتها وإنها تقوم على الفطرة – كما تأثرت المذاهب بأماكن ظهورها فتأثر المذهب المالكي بنشأته في المدينة، والمذهب الحنفي بنشأته في العراق، واختلف مذهب الشافعي في مصر عن مذهبه الأول في العراق.. الخ.

ولكن هذه الحرية لم تستمر طويلاً لأنها أوجدت نوعاً من الفوضى والتضارب وكان العلاج هو التنظيم ولكن الذي حدث فعلاً هو إغلاق باب الاجتهاد، وأصبح على المسلمين جميعاً في أربعة أقطار الأرض على امتداد ألف سنة أن يأخذوا بخمسة أو ستة مذاهب.

وخلال هذه المدة الطويلة عكف الفقهاء على دراسة المذاهب الإسلامية وأفنوا أعمارهم في ذلك فأغربوا أطنبوا وجاعوا بكل شاردة ووارده، وكانوا كالصياد الذي ينزل إلى الأعماق مخاطرة بحياته في سبيل اللؤلؤة المكنونة.

ولكن أعوز هذه الجهود أن كلا منها كان طبقاً لمذهب معين ونحا منحى معيناً، فعلماء التفسير يعكفون على التفسير وعلماء الحديث يعكفون على الحديث وعلماء الفقه يعكفون على الفقه.. الخ، مما لم يحقق لمعظمهم الفهم التكاملي للإسلام، كما أصبح كل كفاحهم داخل إطار النصوص طبقاً لمبادئ وأصول المذهب دون نظر إلى الحياة أو الأبعاد الزمنية والبيئية المتفاوتة مما أدى إلى انقطاع العلاقة ما بين جهود هؤلاء العلماء، والأوضاع الحية المتطورة وأصبح من الضروري لكي يلتقيا، أما تطويع النصوص تطويعاً مبتسراً أو تجاهل الأوضاع والاحتياجات تجاهلاً كبيراً ولما لم يكن من الممكن تحقيق هذا أو ذلك فقد أصبح الإسلام عبادة وطقوساً وأبحاثاً نظرية، وابتعد عن المجتمع بضروراته واحتياجاته.

ويجب أن لا ننسى أثر القوى التي كانت تريد أن تجمد الإسلام أو أن تستغله من حكام لم يفهموا من الإسلام سوى الفقرة الأخيرة من الآية «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ» أو إقطاعيين جعلوا شعارهم «وَرَفَعَ بَعْضُكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ» أو رأسماليين رفعوا لافتات «هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي» ليموهوا بها استغلالهم المقيت، أو استعمار أراد أن يجعل من الإسلام ثقلاً في عنق الشعب يحول بينه وبين التقدم.

وعندما تيقظ الوعي الإسلامي في العهد الحديث وتحررت الشعوب الإسلامية من إفسار الحكام الطغاة والمستعمرين الغزاة، ظهرت هيئات إسلامية رفعت عاليًا لواء الإسلام، وأرادت له أن يتصدر المجتمع، ولكن لم تتوافر لها وسيلة تحقيق ذلك فاتسمت معظم هذه الهيئات بنوع من السذاجة والحماس واتخذ بعضها الإسلام أداة لرفض كل الصور الجديدة التي جاءت بها الدولة العصرية مع إنها جاءت بكثير من صور التقدم التي لا ينكرها إلا مكابر ولعل ذلك يعود إلى عجزها عن تقدم الصياغة العصرية للمضمون الإسلامي فكان شأنهم شأن أهل الكهف الذين ناموا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعًا ثم أرسلوا أحدهم بورقهم إلى المدينة غير عالمين أن ورقهم لا يصلح للتعامل وأنه لن يفيد إلا في الدلالة على نومهم العميق، ومع أن بعض هذه الهيئات قد تنبه إلى أن الإسلام دين ودولة إلا أن كل تصرفاتها كانت مركزة في الجانب العبادي من الإسلام وأن كل ما تعنيه بالدولة هو فرض هذا الجانب بالقانون وكان تعصب بعض أعضائها وضيق أفقهم مما يثير النفور، وأسوأ من هذا كله ما ظهر أخيراً من صور المراهقة الفكرية في فهم الإسلام ودفع الشباب إلى صور من التعصب المهلك والتأمر الوبيل، ولوقفه الضحايا الذين ضلّهم هذا الاتجاه الإسلام لعرفوا أنه وصل في العدالة والنزاهة والحيده الموضوعية وعدم التحامل إلى درجة لم يبلغها دين آخر، فحذر القرآن المسلمين من الشطط والسرف حتى عند الشنآن وذكر الحقيقة كاملة حتى بالنسبة للخمر والميسر فقال: «وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ»، وقال: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا»، فأى حيدة وحرص على الحقيقة والعدالة ذاتية أو موضوعية كهذه.

من هذا السرد يتضح أن الإسلام لم يفهم فهمًا كاملاً إلا في الفترة النبوية الباهرة وفترة خلافة الراشدين التي كانت نوعاً من الامتداد لها، وأن الفوضى من ناحية والأهواء من ناحية أخرى تنازعت عرض الإسلام وفهمه بحيث لم تسمح به متكاملًا فكان فنيًا لدى الفنيين من شيوخ تفسير أوقفه أو حديث واستغلالًا على أيدي الحكام والرأسماليين والمستعمرين ولم تستطع الهيئات الإسلامية الحديثة التوصل إلى الفهم التكاملي للإسلام لتعصبها وغلبة جانب العبادة والمظاهر والشكليات عليها وفشلها في ترجمة المضمون الإسلامي إلى صيغة عصرية إما لعجزها عن فهم المضمون الإسلامي على حقيقته أو لعجزها عن فهم الدولة العصرية بأعماقها أو لعجزها عن فهم الاثنين «وهو الأغلب» وأصبح الفهم المضلل للإسلام عند بعض الناشئة والطلبة نوعاً من الهوس والهستيريا.

وهذا كله على فداحته طبيعي فقد كان يجب أن يتولى العمال الذين يمثلون الجمهور الأصل للإسلام - جمهور ياسر وسمية وعمار وبلال وسلمان وحاته وصهيب وأبي ذر وأبي هريرة - بأنفسهم فهم الإسلام بما تتقبله قلوبهم دون أن يكلوا ذلك إلى غيرهم من ذي الحول والطول أو المدعين الثقافة والعلم، خاصة وأن الإسلام بالذات يستبعد رجال الدين أو الكهنة أو أي فئة تقف بين الناس وبين الله وأن الرسول العظيم كان يطلب إلى المسلمين أن لا يسألوه لأن كل مقال سيتطلب جواباً وقد يتضمن الجواب تحديداً أو تمهيداً والسعة والعافية أفضل ما دامت القلوب مطمئنة.

صحيح أن العمال قد لا تتوفر لهم ثقافة البورجوازيين أو الفنيين ولكن يعوض ذلك :

( أ ) أن العمال أصحاب فطرة سليمة لم يلوثها التكلف والإسلام أساسا دين الفطرة وليس في أساسياته ما تعجز الفطرة عن تفهمه أما تفاصيله فليس من المطلوب بوجه خاص الإمام بها، لأن الإمام قد يكون على حساب الأصول أو الروح «فيرفض الشرب في إناء مفضض ويقتل الحسين»، وقد تحجب الجزئيات الكليات، وقد تثير العناية بنقط جزئية معينة نار الفتنة والانحراف كما حدث في قضايا خلق القرآن والاستواء وغيرها.

(ب) أن العمال بحكم عملهم أصحاب منهج تجريبي وخبراتهم في الحياة تدلهم على الحقائق وتهداهم إلى التمييز ما بين الغث والسمين الحقيقي والمزيف، وتعصمهم من الاغتراب أو الشذوذ أو الانسياق وراء النتائج الخاطئة.

(ج) أن الفنيين وإن كان كل واحد منهم يستطيع التوصل إلى أعماق ناحيته إلا أن كل واحد منهم لا يلم بالصورة العامة ولا تتوفر هذه الصورة لمجموع الفنيين، لأن مجموع الجزئيات والتفاصيل سيغطي على الأساسيات والطابع العام.

(د) أن الادعاء بعصمة المنهج الفني وكمال البحث النظري يجب أن لا يؤخذ على إطلاقه فكثيراً ما لا تعدو نتائج ذلك أن تكون اجتهادات ومحاولات يخطئها التوفيق.

(هـ) أن الطبقة البورجوازية التي يدخل فيها المثقفون عادة، وإن لم يكن دائماً، تتأثر في فهمها للمذاهب بوضعها الخاص المميز فتميل للحفاظ والجمود وتصبح تقليدية والإسلام في جوهره ثورة على التقليد والجمود، كما تعلق هذه الطبقة من شأن الشكليات والطقوس فلو لم يقدم واحد إلى الأخر بالطريقة المقررة لما تعارفا ولو وقف سقراط الحافي على باب مدرج فلسفة لنهره الفراش ولو جاءه أشعث أغبر لطرده، في حين أنه قد يكون بتعبير الرسول ﷺ ممن : «لو أقسم على الله لأبره»، ومع أن الشيوعيين قد أسرفوا في التنديد بالبورجوازية إلا أن تكلفها ونفاقها الاجتماعي وتمسكها بالمظاهر أمر يكاد يكون دائماً ويمثل أحد خصائصها الثابتة.

وإلى جانب هذا فيجب أن نذكر أن الطبقة العاملة لا تقف وحدها، أن لها مفكريها ومع أن هؤلاء قد يكونون أصلاً من الطبقة البورجوازية إلا أنهم يكفرون بشرعتها ونفاقها وأثرتها، ويمنحون ولاءهم للطبقة العاملة، والولاء بنص الحديث النبوي لحمة كالنسب وبذلك يكملون للطبقة العاملة نقصها الأكاديمي دون أن يقعوا في مأخذ الأكاديميين الآخرين، لأنهم عندما يمنحون ولاءهم للطبقة العاملة فإنها تصبح ملهمة لهؤلاء، ومع أنهم يستأثرون وقد يقودونها، إلا أنهم يتأثرون بها ويتعلمون منها ولا يقودونها إلا في الاتجاه المنطقي والطبيعي للطبقة العاملة، بفضل التفاعل العميق الذي ينشأ بينهما وهم في هذا يختلفون عن مفكري البرجوازية الذين ينصبون أنفسهم أوصياء على العمال ويرفعون عليهم عصا المعلم.

وهكذا نصل إلى نهاية المطاف فلكي لا تقع الدولة العصرية في المأزق التي وقعت فيها الدولة العصرية الأوروبية وحتى لا تهدر أمجاد الدولة العصرية وما فتحته للإنسانية من آفاق على مذبح التمزق الاجتماعي والإفلاس الروحي والانتحار النووي فإن إضافة الطبقة العاملة المصرية تتضمن :

( أ ) اعتبار الصناعة أداة لتطوير المجتمع السليم وليست أداة للربح أو الكسب أو الفساد كما يحدث في المجتمع الرأسمالي أو لتشديد القبضة على الشعب والتحكم فيه كما يحدث في المجتمع الاشتراكي أن الصناعة باعتبارها ثمرة الذكاء الإنساني ومنتهى فكره التطبيقي يجب أن تكون مقدسة ويجب أن تكون إدارتها نوعاً من الخدمة العامة وليس الكسب الفردي.

(ب) لهذا يجب أن توجه الصناعة نحو إشاعة العلم والمعرفة والسمو بالفنون والآداب والعناية بالصحة والظروف الاجتماعية للحياة الإنسانية.

(ج) لكي يمكن القضاء على ما أثبتته التجربة والواقع من نقص في التجريبتين الاشتراكية والرأسمالية توجب الإضافة المصرية.

١ - حرية الفكر وترك الحكم عليه للرأي العام وهو صاحبه وأولى به أو القانون عند استغلال هذه الحرية استغلالاً شائناً.

٢ - أن يتولى المنتجون الحقيقيون إدارة الصناعة أو الرقابة عليها وتحديد طريقة ذلك هو ما يجب أن يكون محلاً لدراسة دقيقة.

(د) مع هذا فإن الحياة الإنسانية لا تستكمل بالرعاية أو بالحرية أو بالكفاية المادية وحدها، فلا بد أن يشعر الفرد أن لحياته غاية ومعنى وأن له كياناً خاصاً لا تستعبده الدولة أو الأشياء وضمير إلا يكون مسئولاً إلا أمام المثل الأعلى «الله» وهذا ما تقدمه العقيدة الإسلامية ولا بد أن يتوفر في الجانب الروحي للإنسان ما يسمو به وما يكفل له الرضا والطمأنينة والسلام.

(هـ) على أن الإسلام ليس فحسب عقيدة روحية كونية - ولكنه أيضاً نظام اجتماعي متكامل وهو بحكم ثرائه وتشريعه وتاريخه وآدابه وارتباط هذه البلاد به أبرز مقوم من مقومات الشخصية المصرية وأقوى عامل من عوامل الوحدة العربية وأي تجاهل له أو إزورار عنه يمثل نقصاً، وأي تفضيل لغيره عليه لا يحقق تجاوباً وانسجاماً بل يثير نفوراً وابتعاداً.

وقد شوهت البورجوازية فهم الإسلام وعرضه، وتقوم الطبقة العاملة بتصحيح هذا ومن ذلك :

أولاً : أن الدولة الإسلامية هي دولة الشرعية الدستورية والدستور فيها هو القرآن والصحيح الثابت من الحديث.

فالديمقراطية الإسلامية هي ديمقراطية المساواة أمام القانون وليست سيادة طبقة على طبقة أو حكم جهاز أو تنظيم. وبذلك تنتفي الديماغوجيات والديكتاتوريات ويصبح الجميع أمام القانون «كأسنان المشط» بالتعبير الإسلامي.

والإسلام يرفض تحكم مجموعة أو فرد في مجموعة أو فرد آخر وهو لا يقبل ديكتاتورية طبقة أو فئة بالنسبة لطبقة أو فئة أخرى حتى لو كانت ديكتاتورية الأغلبية على الأقلية في مجموعة أو فرد ومن باب الأقلية على الأغلبية أن المسألة ليست مسألة عددية، وإنما يلجأ إلى الأغلبية عند غيبة المعايير الموضوعية المحددة والواضحة وقد حاولت الاشتراكية أن تبرر ديكتاتوريتها بأنها ديكتاتورية الأغلبية على الأقلية، وهو خطأ من كافة نواحيه، فعملياً هي ديكتاتورية الأقلية جداً «الحزب» على الأغلبية الساحقة «الشعب» ولكن حتى لو كانت فعلاً ديكتاتورية الأغلبية لما خلصت من الخطأ، لأن الخطأ هو في وجود «ديكتاتورية» لأننا إذا سمحنا بها فلن



نستطيع أبدأً أن نتحكم فيها أنها ستعبر «الروبكون» رغم أنفنا، وستجعل من خادم «الجمهورية الأمين» ديكتاتور الإمبراطورية المهين، ومن هنا فإن المهم هو استئصال الديكتاتورية وعدم السماح بها لهذا أو ذاك والإسلام يحقق هذا عندما يخضع الجميع لمعيار موضوعي واحد ويعطي لكل واحد حق الالتجاء إليه ويتعين على كل واحد الخضوع له.

وتفسير القرآن والحديث - وهما مصدر التشريع والتقنين والمعايير الموضوعية التي يكون الاحتكام إليها عنه الاختلاف - ليس أمر لغة أو فقه أو أسباب نزول.. الخ، فحسب ولكنه - بالإضافة إلى هذه كلها - الفهم الدقيق لروح الإسلام وطبيعته، وذلك الفهم الذي وجه عمر بن الخطاب نظر أبي موسى الأشعري إليه في رسالته المشهورة عن القضاء عندما قال : «الفهم الفهم..» وإحكام تفاعلاته أي الطريقة التي ينتهي بها الإسلام إلى أحكامه.

وهي مهمة يجب أن تشترك فيها الجماهير بفطرتهم، والعلماء بفنهم، وهو أمر قد يلم به مثقف مدني أكثر مما يلم به عالم أزهري إذا قد يجمع بين الثقافة العامة والأصل العام في الإسلام : الحكمة والمعرفة الموضوعية في حين تضلل الجزئيات والفروع العالم الأزهري - وتلفتته عن الأصول ومن المقطوع به أن كثيراً من كتب التفسير والحديث تجني جنابة كبرى على روح وسماحة وشمول ومرونة الإسلام لأنها تحاول أن تثبت وجودها الخاص كجزئيات واقتباسات تفتت على جوهر الإسلام - ولا يتسع المجال للتفصيل - وقد يكفي أن نقول إن الإسلام يقوم على الفطرة السليمة ويتسم بالمرونة والسماحة ويجعل كل ما يمت إلى الفكر والضمير مجالاً للحرية، وكل ما يتعلق بالعمل والتطبيق مجالاً للعدالة فلكل واحد أن يعتقد ما يشاء ولكن ليس له أن يفرض هذا على من يشاء أو يستغل من يشاء.

ثانياً : أن العمل في مجتمع المساواة القانونية هذا هو الأساس الوحيد للتفاضل فالنسب والحسب والمال والجاه والغنى.. الخ. لا قيمة لها وإنما يكون العمل.

العمل الذهني والعمل اليدوي هو معيار التفاضل وبقدر ما يكون العمل خالصاً لله بقدر ما يكون حظه من الفضل، ومن هنا فإن الطبقة العاملة أقرب من غيرها لأن تكون في صدارة المجتمع الإسلامي وأن كانت هذه الصدارة مقابل ما تؤديه من عمل، وبقدر خلوص هذا العمل ونقاؤه بقدر ما يكون استحقاقها واهليتها.

وطبقاً لهذا المقياس بجانبه السلبي والإيجابي، السلبي أي استبعاد التفاضل على أساس الجنس أو الحسب.. الخ، والإيجابي بجعل التفاضل طبقاً للعمل، فإن المرأة تتساوى مع الرجل في هذا كله والفهم البورجوازي للإسلام هو وحده الذي أخرج المرأة المسلمة من نطاق المجتمع العامل المتساوي أما الإسلام فقد أعلى من شأن المرأة واستبش بها عندما كانوا في الجاهلية يتجهمون لها بهذا العرف الذميمة «إذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وه كظيم»، ولم يكن عبثاً أن منحها حرية التصرف كاملة والأهلية القانونية وأن ساواها بالرجال في الثواب والعقاب وفصل قضية التفاضل ما بين الرجال والنساء بقوله : «وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا لِلنِّسَاءِ وَ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا لِلرِّجَالِ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا» (النساء : ٣٢)، ولا يعقب على هذه الآية بآية : "الرجال قوامون على النساء" لأن الآية جعلت مناط القوامة ومبررها ما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا وهي عوامل تدخل في باب العمل وليس باب الجنس، ويجب أن نفرق بين المساواة في الفرصة والثواب والعقاب التي سوى الإسلام فيها ما بين الرجل

والمرأة، وبين الرئاسة والسبق، إذ المفهوم بداهة أنه انطلاقاً من نقطة المساواة في الفرصة سيكون هناك من سبق، ومن يتقدم ومن يثبت أنه أقدر أو أكفأ وحتى الآن ولمدة طويلة قادمة وباعتراف النساء أنفسهن، فإن الرجال - في مجموعهم - أقدر من النساء على السبق والتقدم والرئاسة، وهي الدرجة التي أشارت إليها الآية، وأن لم يتف هذا أن ظهر من النساء من يسبق الرجال لأن هذا يعد استثناء من الأصل وانفراداً من المجموع مما لا يؤثر على الحكم العام.

ويمثل فهم المرأة لدورها في المجتمع الإسلامي أيام النبي ﷺ ما يروى عن أم سلمة أن ماشطتها كانت تمشط شعرها عندما سمعت النبي ﷺ يقول : في المسجد : «أيها الناس» فقالت لماشطتها «لفي شعري» فقالت : يرحمك الله إنما قال «أيها الناس» فقالت : «أو لسنا من الناس» ؟

ثالثاً : انطلاقاً مما تقدم من أن العمل هو في المجتمع الإسلامي مناط التفاعل فإن من الممكن جعل العمل قاعدة الحكم وقد كان المجتمع الإسلامي الأول ساذجاً وبسيطاً، وقد حل مشكلة الحكم بالطريقة التي تتلاءم مع وضعه، فكان المؤمنون ينتخبون أميرهم، وهو يستشيرهم وينزلهم حسب السبق أو البلاء أي سبقهم إلى الإسلام أو بلائهم في نشره وهي معايير انتفت الآن تقريباً كما أن تعقيد المجتمع الحديث لا يسمح بمجرد انتخاب خليفة وتركه يحكم، فإن ألف سنة من حكم الخلفاء المستبدين من معاوية حتى آخر العثمانيين توضح خطأ ذلك، وطريقة الأحزاب أثبتت عجزها في مصر، كما أثبتته في كل الدول اللاتينية، وطريقة الحزب الواحد الحاكم تؤدي إلى الديكتاتورية وكان من الممكن أن تمثل فكرة تحالف قوى الشعب إضافة مبدعة في عالم الفكر السياسي لولا أنها لم تكن مؤصلة، وأنها - عملياً - كانت مجرد «برفان» للتحكم ونفوذ مراكز القوى.

وأقرب الطرق إلى روح الإسلام هي وضع السلطة في يد «مجلس مندوبين» يمثلون التصفية الأخيرة للمندوبين المنتخبين من المصانع والمنشآت والجيش «بمجموعات من جنود وضباط» وهؤلاء المندوبون هم الذين يطلق عليهم «السوفيتيات» وقد كانوا هم الذين قاموا بثورة أكتوبر في روسيا، ولكن العجب أن هذا النظام غير مطبق في أي دولة من دول العالم لا يشذ عن ذلك الاتحاد السوفييتي الذي لم يحتفظ من السوفيتيات إلا بكلمة السوفيتي، وفي نظرنا أن المصالح المكتسبة هي التي حرمت الشعب من هذا الحق ويجب أن يعود إليه وعندئذ يكون حكم الشعب في يد تجمع الشعب العامل.

ولكن لوحظ أن حكم المندوبين كثيراً ما ينقصه وحدة الفكر من ناحية وتلك الفعالية والديناميكية التي تضرمها العقائد والأفكار في المؤمنين بها، فلاستكمال هذا النقص يفترض أن توجد جمعيات للفكر السياسي يجوز لكل واحد من المندوبين أن يؤمن بها أو ينضم إليها «وإن كان انتخابه هو على أساس عمله».

وهنا يظهر دور المحكمة الدستورية العليا - المحكمة القرآنية - التي يمكن لأي مجموعة الالتجاء إليها لتحديد مدى دستورية قرار أو اتجاه وتفصل فيه ويكون على الجميع الامتثال له وبديهي أن تتخذ في هذه المحكمة - التي تمثل أعلى السلطات - كل الضوابط التي تحول دون التأثير عليها أو انحرافها أو جمودها.

لقد خبر العالم الاشتراكية والرأسمالية ولم يكن فيهما مقنع للشعوب وخبرت الطبقة العاملة المصرية التحزبات الشيوعية والهيئات الإسلامية ولمست في الأولين الغرور والانتهازية كما لمست في الثمانينات ضيق الأفق والسذاجة وعاشت الثورة من أيامها الأولى وأضربت في سبيلها وللإبقاء عليها إضرابها المدوي سنة

١٩٥٤م عندما كادت العوادي تؤدي بها ولكن الطبقات المميزة هيمنت عليها واستغلتها واستطاعت أن تحجب الشعوب عن مراكز القوى وهذا كله على سوءاته هو ما يوضح أن الدور الحقيقي في بناء الدولة العصرية وإرساء المستقبل هو ما يدخره القدر للطبقة العاملة بالذات، وقد وضعنا لها الخطط التي تتلاءم مع الوسط الموضوعي والطبيعة الذاتية أي البعد عن الشطط المذهبي والقيام بالدور الطبيعي في العمل والتطبيق وهو ما اختاره الله للمؤمنين «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ» (البقرة : ١٤٣).